مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الأول – المجلد الخامس والخمسون – يناير ٢٠١٨

تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية

أ/ مها يحي محمد أحمد حسين
معيدة بقسم العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية
والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية

مقدمة

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوعات دراسة السياسة العامة، وعلى الرغم من عدم حداثة مفهوم السياسة العامة حيثُ امتداد جذوره إلى فترات تاريخية سابقة إلا أنه يمكن القول بأن زيادة الاهتمام جاءت من قِبَل الحكومات والأنظمة السياسية لسد حاجات المجتمع وتطلعاته من ثنايا التوجه نحو حل المشكلات العامة الماثلة في المجتمع بشكل علمي قادر على التوفيق بين تلك الحاجات و المطالب وبين المتغيرات البيئية الداخلية والدولية الراهنة .

تعد موضوعات دراسة السياسة العامة من الموضوعات الهامة والحيوية خاصة مع تزايد اهتمام علماء السياسة بهذا الحقل المعرفي في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالسياسات العامة إلا أنه كشأن غيره من العلوم الاجتماعية لا يزال يشهد الكثير من الاختلاف في وجهات النظر، ومن ذلك مثلا عدم الاتفاق حول تعريف السياسة العامة،حيث تعددت التعريفات التي قدمت لمصطلح السياسة العامة والإحاطة بجوانبها المتعددة وذلك تبعا لتطور اهتمام علم السياسة وعلمائه بدراسة السياسة العامة ؛ حيث اتسمت الدراسات التقليدية بالاهتمام المحدود بأفعال الحكومة وذلك حيث اهتمامهم المنصب آنذاك على الحاجة لوجود حكومة والتعرف على البناء المؤسسي لها؛ وعليه انصب اهتمامهم على دراسة الدستور وشكل الدولة وتنظيم العلاقة بين سلطاتها الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية.[١]

وعقب الحرب العالمية الثانية استتبعت التغييرات السياسية التي خلفتها الحرب تحول الاهتمام من دراسة المؤسسات السياسية إلى الاهتمام بالسلوك والأنشطة والممارسات والأدوار الفعلية حيث زاد الاهتمام بالأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي مما أثرى التحليل السياسي بتفسير التفاعلات بين الفاعلين السياسيين تلك التفاعلات التي تفضي إلى السياسة العامة دون التطرق للعلاقة بين هذه التفاعلات السياسية التي تفرزها.

ومع تأثر علماء السياسة بحركة ما بعد السلوكية زاد توجه الباحثين السياسيين نحومحاولة حل مشاكل المجتمع عن طريق الأبحاث العلمية.

ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بالسياسة العامة وأهدافها وأنواعها وطريقة صنعها وتقييمها بناء على

[١] سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، ص٢٩.

أثرها على المجتمع عن طريق الاستعانة بالعديد من المفاهيم وأدوات التحليل المتعلقة بقياس الأداء.

ومع تنامي البعد الدولي تزايد الاهتمام بتطوير السياسات العامة على المستوى الدولي في حقبة التسعينيات حيث أصبح هناك ما يمكن تسميته بالسياسة العامة الدولية وذلك بما يتوافق مع تغير دور الدولة عن طريق إضفاء المزيد من المرونة في دراسة وتحليل القضايا السياسية والفاعلين السياسيين وهذا ما أثرى حقل السياسة العامة في الآونة الأخيرة.[٢]

فالسياسة العامة تمس كافة نواحي الحياة الاجتماعية و السياسية والاقتصادية كما تمس جميع أفراد المجتمع، ولذلك تدرك الحكومات في ظل مختلف الأنظمة السياسية أنها بحاجة لدعم ومساندة شعوبها فيما تتخذه من قرارات وما تنفذه من أعمال، ولكي يتحقق ذلك تسعى الحكومات لحل مشاكل المواطنين والاستجابة لمطالبهم من خلال برامج العمل، أي السياسات العامة التي تتبناها، في حين أن فشل هذه السياسات العامة يعني عدم قدرة هذه الحكومات على حل مشاكل مواطنيها مما قد يؤدي إلى حالة عدم الرضى الشعبي الذي قد يؤدي إلى ثورة تلك الشعوب على أنظمتها السياسية للإطاحة بها .

وانطلاقاً من أن عملية الحصول على المعلومات وتجميعها لم تعد بالعملية العسيرة خاصة مع التطور التكنولوجي الهائل، أصبح الإنجاز الحقيقي لدى صانع السياسة العامة يتمثل في التوجه بشكل علمي ومنظم صوب تلك المشكلات العامة والظواهر السياسية الماثلة في المجتمع ومن هنا تأتي الحاجة للرجوع إلى الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية ومراجعتها للتمكن من التوجه بشكل علمي نحو التعرف على ماهية السياسات العامة وكيفية استخدام تلك البيانات والمعلومات المتاحة في تحليل المشكلات الراهنة والقدرة على إدراك أبعادها ومن ثم تحليل وتقييم السياسات العامة .

وبناء عليه يتناول هذا البحث: الإطار العام لدراسة السياسة العامة، وذلك من ثنايا تناول الإطار النظري لدراسة السياسة العامة عن طريق التعرف على ماهية السياسة العامة من خلال عرض الإطار المفاهيمي ومناقشة المفاهيم الأساسية لدراسة السياسات العامة، وكذلك خصائصها، وأبعادها وأنواعها .

وفي هذا السياق، ينقسم هذا البحث إلى جزئين رئيسيين؛ يحاول الجزء الأول التعرف على ماهية السياسة العامة وكيفية دراستها، بالإضافة إلى مناقشة خصائص السياسة العامة ومقوماتها وأهدافهاوأنواعها فضلا عن التعرف على أبعادها و التي يمكن من ثناياها الوصول – الوقوف على – إلى أسباب الاهتمام بدراسة السياسة العامة كحقل معرفي مستقل، في حين ينتقل الجزء الثاني للتعرف على ماهية تحليل السياسات العامة Public policy analysis للوقوف على التطور التاريخي لنشأة علم تحليل السياسات العامة من الناحية النظرية والعملية ،من ثنايا التعريف بماهية تحليل السياسة العامة مع التركيز على التطور التاريخي لنشأة علم تحليل السياسة العامة من الناحية النظرية مع التركيز علىأثر ذلك في مجال العلوم السياسية ومن ثم الانتقال للتعرف على خصائص تحليل السياسة العامة فضلاً عن أهميتها ومراحلها

[٢] حسين عبد العزيز، **"دور المنظمات الدولية في السياسات العامة"**، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، مرجع سابق ذكره ، ص٢١٥.

ومستوياتها وصولا إلى التعرف على أهداف عملية تحليل السياسة العامة لينتهي هذا البحث إلى مناقشة عوامل نجاح عملية تحليل السياسة العامة.

المشكلة البحثية

ولتناول المشكلة البحثية ودراسته، تحاول تلك الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي :

ما هي أبرز التطورات المنهجية التي طرأت على حقل تحليل السياسة العامة كأحد حقول علم السياسة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية لعل من أبرزها التساؤلات التالية :

ما المقصود بمفهوم السياسة العامة ؟

ماهية تحليل السياسة العامة ؟

و ذلك للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي خصائص السياسة العامة ؟ وما هي أبعادها؟ وما هي أنواعها ؟

ماهي أهمية دراسة السياسة العامة كفن – كعلم تطبيقي –لصانع القرار السياسي ؟

ماهي أهمية علم تحليل السياسة العامة ؟ وماهي خصائص عملية تحليل السياسة العامة ؟

ماهي عوامل نجاح عملية تحليل السياسة العامة؟

هدف البحث

يهدف البحث الإجابة على جملة التساؤلات سالفة الذكر ، حيث تهدف هذه الدراسة – بوصفها دراسة مسحية – إلى التعرف على طبيعة السياسات العامة [٣]وعملية تحليل السياسات العامة، فضلا عن تناول أبرز التطورات المنهجية التي طرأت على حقل تحليل السياسة العامة كأحد حقول علم السياسة ، فضلا عما يرتبط بها من مفاهيم ومشكلات أساسية وقضايا منهجية من خلال التعرف على الآتي:

١- التعرف على مفهوم السياسة العامة وكيفية دراسة السياسة العامة.

٢- التعرف على مضمون السياسة العامة.

٣- التعرف على التطور التاريخي والمنهجي لعملية تحليل السياسة العامة .

وسيتم ذلك من خلال دراسة الأدبيات السياسية التي تبنت تحليل وتقويم السياسات العامة للإجابة على التساؤلات البحثية.

منهج الدراسة

يتحدد منهج الدراسة من ثنايا طبيعة الموضوع وهدفه، ولما كان موضوع البحث يقع في إطار الدراسات المسحية فإن ذلك يقتضي أن ينتهج الباحث منهج الدراسات المسحية بالإضافة إلى عدة مداخل على النحو التالي:

منهج الدراسات المسحية

استخدم الباحث هذا المنهج وأدواته بغية مسح الأدبيات التي تبنت دراسة وتحليل السياسات العامة.

ويعتبر منهج المسح Methodology Survey من أشهر المناهج الفرعية للمنهج الوصفي descriptive methodology وأكثرهاانتشارا في مجال دراسة العلوم الاجتماعية ؛ وهو أسلوب دراسي يعتمد على جمع البيانات بشكل منظم حول ظاهرة معينة ثم تحليلها للخروج بنتائج ومؤشرات للدراسة مما يساعد على شرح الظاهرة كما هي في الواقع.[٤]

---

[٣] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسةالعامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠١ ، ص٢٣.

[٤] أحمد بدر ، **أصول البحث العلمي ومناهجه** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص ص٢٨٩-٣٠٣.

ومن خلال هذا المنهج يتم جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة محل الدراسة للتعرف عليها و تحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها، وتحديد مدى أهمية إجراء تغيير فيها .

ومن مميزات الدراسات المسحية عدم وجود حدود مكانية أو موضوعية أو مؤسساتية لمجال استخدام ذلك المنهج.

وكذلك سيتم الاستعانة"بالمدخل التاريخي" الذي يأتي دوره لدراسة نشأة وتطور حقل السياسة العامة كحقل معرفي، و كذلك التعرف على نشأة كل من المداخل الكيفية والمداخل الكمية لتحليل السياسات العامة والتطور التاريخي لدراستها[٥] .

تقسيم البحث

ينقسم البحث إلى محورين رئيسين كالتالي :

المحور الأول: الإطار العام لدراسة السياسة العامة.

يبدأ البحث بتناول الإطار العام لدراسة السياسة العامة، وذلك من ثنايا تناول الإطار النظري لدراسة السياسة العامة عن طريق التعرف على ماهية السياسة العامة من خلال عرض الإطار المفاهيمي ومناقشة المفاهيم الأساسية لدراسة السياسات العامةالعامة، وكذلك خصائصها، وأبعادها وأنواعها وأهمية دراستها.

المحور الثاني: ماهية تحليل السياسات العامة.

ينتقل البحث في جزئه الثاني للتعريف بماهية تحليل السياسة العامة مع التركيز على التطور التاريخي لنشأة علم تحليل السياسة العامة من الناحية النظرية مع التركيز على أثر ذلك في مجال العلوم السياسية، كذلك يركز على خصائص تحليل السياسة العامة فضلاً عن أهميتها ومراحلها ومستوياتها، كذلك ينتقل للتعرف على أهداف عملية تحليل السياسة العامة لينتهي إلى مناقشة عوامل نجاح عملية تحليل السياسة العامة.

ماهية السياسة العامة: المفاهيم والخصائص

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحديد الإطار المفاهيمي لدراسة وتحليل السياسة العامة، ويقصد بالإطار المفاهيمي هنا تحديد مدلول المفاهيم والمصطلحات الأساسيةالتي اتفق – اصطلح – عليها بين العاملين في حقل السياسة العامة[٦]،ولذلك سيتم الانطلاق بدءًا من الإشارة إلى تعدد التعريفات التي قدمت لمصطلح السياسة العامة شأن غيره من المصطلحات التي تقع في نطاق العلوم الاجتماعية، وذلك نتيجة تعقد الظواهر السياسية فضلاً عن تشابك وتعدد أبعادها، ويمتد هذا الجزء من البحث لتوضيح ماهية السياسةالعامة من خلال تناول سمات – خصائص السياسة العامة فضلاً عن تناول أهدافها وأنواعها وأسباب دراستها التي استخدمتها الكتب المتخصصة فضلاً عن مستويات دراسة السياسة العامة، فضلا عن مناقشة أنواع السياسة العامة وطرق تصنيفها وكذلك أبعادها.

وثمة إشكالية هنا بصدد التمييز بين مصطلح "السياسة العامة" ومصطلح "سياسة" في معناه الشائع

---

[٥] السيد عبد المطلب غانم ،**الاقترابات و الأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة**،(مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٨٨) ،ص٧٢.

[٦] في تناولنا لمفهوم السياسة العامة أو لتحليل السياسة العامة كفرع من فروع علم السياسة سوف نستخدم لفظة السياسة العامة بالمفرد Public Policy، أما عند تعرضنا للمجال التطبيقي فالغالب أن يكون الحديث عن السياسات العامةبصيغة الجمع Public Policiesنظرًا لتعدد هذه السياسات وتفرعها وفقًا للمجال الذي تنصرف إليه.

رغم وجود العلاقة التكاملية بين المصلحين، فالسياسة العامة كبرنامج عمل عام موجه – هادف– هي نتاج تفاعل مجموعة من القوى / العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية المتراكبة، وبالتالي فإن هذا التداخل الاصطلاحي يمكن توضيحه عن طريق توضيح الفرق بين كلمتي السياسة في اللغة الإنجليزية[٧] حيث تشير كلمة Politics إلى الواقع السياسي أو بيئة القرار السياسي، بينما تشير كلمة Policy إلى السياسة كبرنامج عمل إرادي وغائي – وهادف – فبعض السياسيين يمارسون العمل السياسي بغية الوصول إلى السلطة وبمجرد تحقيق الهدف؛أي بوصولهم إلى السلطة تبدأ ممارستهم لصنع السياسة العامة، فعملية صنع السياسة العامة تعد اختصاصًا أصيلا للسلطات الرسمية بالدولة لتحقيق الصالح العام، أما المشاركة السياسية في صنع السياسة العامة فهي نشاط سياسي تستطيع ممارسته كافة جهات المجتمع وأفراده المهتمون بالعمل السياسي أو المنتمون للأحزاب السياسية أو جماعات الضغط والمصالح بهدف الوصول إلى السلطة أوالمشاركة فيها أو التأثير عليها،وقد تكون هذه المشاركة هادفة للصالح العام أو قد تصب في مصلحة جماعة الضغط.

وانطلاقًا من تلك العلاقة التكاملية بين المصطلحين والإشارةإليها وجب علينا الإشارةإلى التطور المفاهيمي الذي لحق بمصطلح السياسة العامة من ثنايا المنظورات الفكرية وتعاقبها بدءًا من المنظور الفكري الكلاسيكي وصولا إلى الفكر الحديث، والذي استتبع بالضرورة التغير في التعريف بمفهوم السياسة العامة.

تطور مفهوم السياسة العامة

مع ظهور الاتجاه السلوكي في الدراسات السياسية والتحول عن دراسة الهياكل والمؤسسات السياسية إلى دراسة الأنشطةوالأدوار والممارسات السياسة الفعلية بدأالاهتمام بعملية صنع السياسات العامة، ومن ثم فقد انصب اهتمام الدراسات في حقل السياسة العامة على السلوك السياسي حيث زاد الاهتمام بالمحددات الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي؛ فكان من نتائج هذا المجهود الفكري لهذه الفترة تأثر التعريفات التي قدمت آنذاك لمصطلح السياسة العامة بمحاولة تفسير التفاعلات القائمة بين الفاعلين السياسيين، تلك التفاعلات التي تقضي إلى تشكيل السياسة العامة.

كذلك انصب الاهتمام في هذه الفترة على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها وكذلك السلوك الصراعي الناتج عن النشاطات السياسية لجماعات المصالح والأحزاب السياسية والسلطات الرسمية التشريعية والتنفيذية ، وعليه فقد اعتمدت المفاهيم التي قدمت لمصطلح السياسة العامة في تلك الفترة على وصف عمليات السياسة العامة وشرح أسباب ونتائج الأنشطة الحكومية.

ومن هذه التعريفات التعريف الذي قدمه توماس دايThomas Dye للسياسة العامة علىأنها"اختيار الحكومة للقيام بعمل ماأوالامتناع عن القيام بعمل ما"[٨].

---

[٧] أحمد مصطفى حسين، مدخلإلى تحليل السياسات العامة، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، ط١، ٢٠٠٢، ص٨.

[8] Thomas R. Dye, **Understanding Public-Policy**,7ed,Newjersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1992, p.203

وهنا يجب الإشارة إلى أن السياسة العامة قد تكون إيجابيةأوسلبية في صياغتها، بمعنى أن السياسة العامة قد تأمر بتصرف معين أو قد تأمر بالنهي عن تصرف معين، أوقد يعد سكوتها أو عدم التزامها بتصرف إزاء قضية معينة بمثابة سياسة وهي ما تعرف بسياسة الامتناع عن القيام بتحرك – تدخل – Hand off.

ويتسق تعريف أيرأ شاركنسكيIra Sharknsky مع تعريف Dye حينما قدم تعريفه للسياسة العامة على أنها "النشاطات الهامة للحكومة"[٩]

ومع ظهور حركة ما بعد السلوكية زاد الاهتمام بالسياسة العامة حيث تعاظم التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها وأهدافها وأنواعها. ومن ناحية أخرى زاد الاهتمام بطريقة صنع السياسة العامة وتقييمها بناءً على أثرها على المجتمع، عن طريق الاستعانة بالعديد من المفاهيم وأدوات التحليل المتعلقة بقياس الأداء ضمن إطار تحليلي في ضوء ترتيب الأهداف بناءً علي الإمكانيات المتاحة [١٠] .

وانطلاقًا مما سبق ومع تعالي الأصوات المنادية بتدخل الدولة في عملية توظيف الموارد الاقتصادية لسد الاحتياجات العامة ازدادت أهمية دراسة السياسة العامة في تلك الفترة باعتبارها فرعًا أساسيًا في مجال الدراسات السياسية، ومن هذه التعريفات الذي قدمه هارولد لازويل Harold Lass well للسياسة العامة على أنها:

" من؟ يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف"[١١] في إشارة منه إلى تعاظم دور الدولة كمنظم للنشاط الاقتصادي وإدارة العمليات التبادلية والتوزيعية للمواردعلىمستوى المجتمع، وأهمية ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رسم سياسات عامة رشيدة وتنفيذها في ضوء الإمكانات المتاحة وبناءً على الترتيب الرشيد لأولويات الأهداف المراد تحقيقها.

وتوالت بعد ذلك العديد من الدراسات الحديثة والتي قدمت تعريفات متعددة لمصطلح السياسة العامة؛ فهناك من عرفها إجرائيًا بتوضيح خصائصها الأساسية وهناك من عرض التعريف – المصطلح – العلمي Scientfic Concept أولا وذلك للتمكين من تحديد خصائص السياسة العامة وسماتها – عناصرها – الأساسيةوهناك من قام بتحديد التعريف الإجرائي – Operational concept لها والذي تم الاعتماد عليه في دراستنا لمفهوم السياسة العامة، ومن هذه التعريفات ما يلي:

تعريف جيمس أندرسونJames E-Anderson للسياسة العامة علىأنها"برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أوجماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية معينة أو موضوع معين[١٢].

حيث ركز هذا التعريف على التمييز بين صنع السياسة العامة وصنع القرار الذي هومجرد اختيار بديل من بين البدائل المطروحة.

---

[9] Ira Sharknsky, **Public Administration p-olicy-Makingin, Government Agencies**, 3rdEd,Chicago, rand mc nally, 1975,p.4.

[١٠] سلوى شعراوي جمعه (محرراً)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص٣٠. وأنظر أيضًا بهذا الصدد: HardldD.lass well, **Apre-view of policy; scinces**, (New York, AmericanElsevier, 1971) p.5.

[11] HarroldD.Lass Well, **Politics: Who Get-s What, When, How**, (New yprk Meridi-an Books, Inc, 1958), p 13-27.

[12] James E .Anderson, **public policy Maki-ng :An introduction**, (Boston: Houghton mifflinco.,1994), p.5

وفي ذلك السياق عرف ابرهامكابلانKaplan السياسة العامة علىأنها"برنامج عمل يستهدف تحقيق الأهداف والقيم والممارسات عن طريق القيام بتطبيقات محددة.[١٣]

ويتفق التعريفان السابقان بالنظر إلى السياسة العامة علىأنها برنامج عمل غائي يسعى لتحقيق أهداف المجتمع – يعقبه القيام بنشاطات وإصدار قرارات.

ويعرف "أحمد رشيد " السياسة العامة علىأنها"برنامج عمل حكومي لفترة زمنية مستقبلية يتضمن مجموعة قرارات تتخذها المؤسسات الحاكمة في الدولة، لها طابع سلطوي وملزم لجميع رعاياها، وتتضمن هذه القرارات الغايات المطلوب تحقيقها والتوصل إليها في فترات محددة والوسائل التي تستخدم لذلك الغرض[١٤] .

وهذا التعريف يوضح أن السياسة العامة هي تعبير عن التخصيص السلطوي لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي المؤسسات الحكومية وعليه فوفقًا لذلك التعريف تعد عملية صنع السياسة العامة وظيفة من وظائف الجهاز السياسي للدولة المنوط بهإصدار القرارات وتنفيذها عن طريق الجهاز الإداري للدولة.

ويعرف فهمي خليفة الفهداوي السياسة العامة علىأنها"تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرًاوفعلا)، بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها بما يجسد تحقيقًا ملموساً للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.[١٥]

وتجدر الإشارةإلى تعريف السياسة العامة الذي قدم في "معجم المصطلحات السياسية" والذي اشترك فيه د. علي الدين هلال وآخرون والذي عرف السياسة العامة على أنها " مجموعة البرامج والقواعد الحكومية التي تشكل قرارات أومخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين واللوائح.

ويلاحظ من تلك التعريفات أن السياسة العامة تمثل في جوهرها برامج ذات أهداف، وعليه يجب أن تكون السياسة العامة موجهًا لكل النشاطات الحكومية وبالتالي فالسياسة تحدد إطارًا يلتزم به متخذ القرار.

وقد توالت بعد ذلك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم السياسة العامة ارتباطًا بمنهج التحليل النسقي System Analysis الذي تخطى الاهتمام بالدولة إلى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية المتعددة، حيث يمثل مفهوم النسق System مفهوم الأساسBasic concept عند أنصار هذا

(13) H. Lass well, and Kaplan, A.,Power and Society, New Haven: yale university press 1970,p., 71.

(١٤) أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**،دار النهضة العربية)، القاهرة، ١٩٩٣، ،ص ١٠١.

(١٥) فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، مرجع سبق ذكره ،ص ٣٨.

المنهج،حيث انطلق "ديفيد ايستون" في تعريفه للجهاز السياسي من ثنايا هذا المفهوم إذ ينظر للحياة السياسية من المنظور النسقي، حيث يرى أن وظيفة الجهاز السياسي تتمثل في " التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل".[١٦]

فالحكومات والقوى الرسمية هي الجهات المنوط بها عملية التشريع وتقع على عاتقها المسئولية السياسيةعن رسم السياسة العامة والتصرفات التي تتمفي إطار تلك السياسات العامة.

ويتعين أن تكون صلاحيات صانعي السياسة العامة مقيدة وليست مطلقة في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات In Puts والمخرجات Out Puts والتغذية العكسية Feed Back حيث تمثل مطالب ورغبات الأفراد – المواطنين – ذلك فضلا عن الدعم الذي يبدونه للجهاز السياسي المدخلات، في حين تعد القرارات والأفعال التي تصدرها الدولة بمثابة المخرجات،ومن ناحية أخرىتمثل عملية استشعار ردود أفعال المواطنين إزاء هذه المخرجات عملية التغذية العكسية – التغذية المرتدة.

ويلتقي أيضًا مع هذا التعريف تعريف (جابريل المونـــد G.Almond) للسياســـة العامـــة علىأنها"محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات من مطالب ودعائم مع المخرجات من قدرات وقرارات وسياسات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته (الاستراتيجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة والدولية) من خلال القرارات والسياسات المتخذه[١٧]، أما من الناحية الإجرائية فكان يرى أنها تعبر عن نوايا السلطة التشريعية والتنفيذية التي سيتم إصدارها في صورة قرارات يتبعها عملية تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف المرجوة.

ويتفق هذا التعريف أيضًا مع التعريف الذي قدمه "ميشيل ليسبكي Michal Lipsky" للسياسة العامة على أنها "عملية منتظمة تنطوي على مجموعة القرارات التي تصممها الحكومة للتعامل مع المشاكل الاجتماعية"[١٨] ويتفق أيضًا مع تلك التعاريف تعريف (ميشيل روسكنM. Roskin) للسياسة العامة على أنها "تلك الطلبات – طلبات المواطنين – التي تعد بمثابة المدخلات والتي تستشعرها الحكومات ويعالجها متخذالقرار عن طريق المخرجات التي تنطوي علىالعمليات والنشاطات والقرارات السلطوية فضلاً عن تفعيل دور التغذية المرتدة لأغراض التعديل والإضافة".[١٩]

وانطلاقًا مما سبق فإن المعنيين بهذا المنهج (منهج التحليل النسقي الذي يفترض عمل الجهاز السياسي بصورة منتظمة ضمن حلقة متواصلة من التفاعلات جعل تعاملهم مع مفهوم دراسة السياسة العامة لا يخلو من **الانتقادات التي وجهت له والتي تتمثل فيما يلي:**

أولاً: إن تناول السياسة العامةعلى أنها عملية ديناميكية ينتج عنه مجموعة قرارات ونشاطات ضمن سلسلة من التفاعلات المنتظمة مع إغفال دور

---

[١٦] أحمد رشيد،**نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**، مرجع سبق ذكره ،ص ١٠١.

[١٧] محمد نصر مهنا، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،د.ت.، ص ١٠٠، ١٠٢.

[18] Michal Lipsky, **Street-Level Bureaucracy, The Dilemmasof the individual in Public Services**, New York, 1980. P.22.

[19] MichalG.Roskin and Robert L.cord and James A. Mederirosandwalters s. Jones, **Political serines; An introduction**, 4rd Ed, (New jersy, Prentice-Hall international, Inc 1991) p.32.

المؤسسات غير الرسمية وقواها المؤثرة على تلك القرارات السياسية فضلاً عن آثار تلك القوى غير الرسمية علىبيئة القرارات السياسية.

ثانيًا: إغفال السلوك الفردي للمواطنين والأفراد ممن لهم دور مؤثر في الواقع السياسي ومجريات السياسة العامة.

ثالثًا: حصر السياسة العامة على كونها عملية استجابية للمطالب – المدخلات – تشتمل على عمليات توزيعية غير أنهناك نشاطات وتفاعلات سياسية لا تنطوي على عمليات توزيعية يجب مراعاتها.

وهناك من عرف مفهوم السياسة العامة من ثنايا مفهوم القوة Power كمفهوم أساس والذي يعبر عن القدرة التي يمتلكها شخص ما أوجهة للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات نتيجة لامتلاكه لأحد مصادر القوة المعروفة.[٢٠]

ومن أنصار هذا الاتجاه تعريف مارك ليندنبرج M. Linden berg وبنيامين كروسي B. Crisby للسياسة العامة على أنها"عملية نظامية ديناميكية للمساومة والتبادل والتعبير عن من يملك ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا تريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟[٢١]

وفي هذا التعريف انعكاس لتوجهات أنصار هذا المنهج التي تتمثل في المنطق الواقعي الذي يعتمد على القوة بكافة صورها – التي يمتلكها الشخص أوالحكومة للحصول على ما أسموه القيم Values المهمة عن طريق عمليات المساومة للتأثير In Flenseعلى الآخرين والحصول على ما تريده من القيم وتحقيق الأهداف عن طريق السيطرة المنظمة على النشاطات السياسية المختلفة [٢٢].

انطلاقًا من هذا فهناك من يرى أن أنصار هذا الاتجاه قد جانبهم الصواب على اعتبار أنه لا يصح الاعتماد على القوة وحدها في تفسير كافة التفاعلات والنشاطات الأخرى التي تنطوي عليها دراسة السياسة العامة.

وهناك من راح يعرف السياسة العامة من خلال النظر إليهاعلى أنها ممارسة السلطة الرسمية لدورها الشرعي عن طريق اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة ومن هذه التعريفات.

تعريف "رتشارد روز R.Rose" للسياسة العامة علىأنها"سلسلة من الأنشطة المترابطة"[٢٣]

ويتفق مع هذا التعريف تعريف "هنري تووني H.Teune" للسياسة العامة على أنها"تلك الوسائل التي تعتمدها الحكومات لإحداث تغيير معين داخل النظام الاجتماعي للدولة"[٢٤]

---

(20) Leon C. Megginison and Donald C. Mosley and Paul H. Pietrijr**., Management; Concepts and Application**, (New York, Harper. Row, Publisher, (1983) P. 253 – 254.

(21) Marc Linden berg and Benjamin Crosby, **Managing development; the political Dimension**, (New Jersey, Kumarian Press, 1981) p.8 – 17.

(٢٢) هاري هولووا، جون جورج، **الرأي العام**، ترجمة د. أمين سلامة، (الفجالة، دار غريب للطباعة، ١٩٧٧، ص٣٢٨- ٣٣٩).

(23) Richard Rose (3rd ed.) **Policy Making in Great Britain**, 1996,p. 19.

(24) Tenryteune, Macro, **Theoretical Approaches to public policy Analysis; the fiscal crisis of American cities**, Annals press, vol, 434, November, 1977, p. 175.

وهناك من عرف السياسة العامة على أنها ا"العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها.[٢٥]

واتساقًا مع تلك التعريفات هناك من عرف السياسة العامة على أنها: "سلسلة من الأنشطة أو السلوكيات التي تقوم بها الحكومة أو الفاعلون السياسيون ويتضمن تقديم خدمات عامة تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشئون الخارجية أوالإسكان وغيرها من النشاطات المتعلقة بالنظام العام وتنظيم الأنشطة الفردية والجماعيةوكذلك التحكم في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[٢٦]

غير أن هناك من يرى أن السياسة العامة ليست مجموعة من القرارات الحكومية إنما هي برنامج عمل متكامل إرادي وغائي تتخذه الحكومات، حيث يترجم هذا البرنامج في صورة عدة نشاطات وقرارات للتعامل مع المشكلات العامة في ضوء الإمكانيات المتاحة عن طريق ترتيب الأهداف والأولويات.

حيث إن في ذلك خلطًا بين النشاطات الحكومية المفترض أن تكون نتاجًا للسياسة العامة وبين السياسة العامة نفسها، وفي هذا خطأ لأن فيه دمج بين النتيجة التي تعبر هنا عن النشاطات والقرارات الحكومية – وبين السبب – والذي يتمثل هنا في عملية صنع السياسة العامة، ويتضح من التعريفات السابقة أنهقد جانبها الصواب في إشارتها إلى أن السياسة العامة هي التي تصورها الأجهزة الحكومية من خلال مسئوليتها مع إغفال مشاركة بعض القوى غير الحكومية التي قد تسهم وتؤثر في عملية رسم وتصوير السياسةالعامة، وفي ذلك تستمد السياسة العامة خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المختصة أو السلطات الحكومية في إطار صلاحيتها ولذلك لا يمكن اعتبار الأعمال التي تصدر بصورة فردية لأحد صانعي السياسةعلي أنها سياسة عامة، حيث إنها في تلك الحالة تعبر عن اتجاه فردي لصانعي السياسة ولا تشكل سياسة عامة في ذاتها.

وفي هذا الصدد اعتبر أصحاب التعريفات السابقة أن عملية رسم السياسة العامة عملية مباشرة وبسيطة وتم إغفال ما تنطوي عليه تلك العملية من صراعات وتضارب آراء، وهي من سمات هذه العملية؛ حيث تحتوي عملية صنع السياسات العامة على مشاركة عدد من القوى فضلاً عن الجماعات الرسمية وغير الرسمية التي تتضارب مصالحها، بالإضافةإلى عدم الاتساق نتيجة لاختلاف شخصيات وصانعي القرار والمصالح التي يمثلونها، كذلك يؤثر حجم ونوعية وتوقيت المعلومات المتاحة على رسم السياسة العامة.

وبعد أن انتهينا من التعريف بمفهوم السياسة العامة ومدلوله الاصطلاحي يجدر بنا أن نشير إلى بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة والتي قد تثير نوعًا من اللبس أو التداخل المفاهيمي بسبب التداخل/ التشابه الوظيفيبين كل منها، ومن هذه المفاهيم مايلي:

الارتباط بين مصطلح السياسة العامة ومصطلح البرنامج والخطة؛ فالبرنامج يعد بمثابة الترجمة الإجرائية للسياسات العامة؛ فهو الذي يعطي مدلولاً ملموسًا للسياسة العامة عن طريق تحديد

(25) Robert Estone, **the threads of Public Policy: Astudy in Policy leader ship**, BobbsMemil, 1998, p. 18.

(26) Political Science, Chicagonmarkham publishing co. 1990.P. 7.

إطار زمني[٢٧] يمكن أن يغطيه فضلاً عن التكلفة المالية للبرنامج ثم الإجراءات القانونية المصاحبة للبرنامج، وعليه فإن السياسة العامة يمكن أن تنطوي على مجموعة برامج متجانسة لخدمة هدف من الأهداف التي تسعى تلك السياسة العامة لتحقيقها.

أما الخطة Plan: فهي الإطار الذي يحتوي على البرامج المختلفة التي تعبر عن توجهات السياسة العامة للدولة.

بالتالي فالسياسة العامة تعد بمثابة البوتقة التي تنطوي على خطة أوخطط، بداخل هذه الخطة/ الخطط توجد البرامج التي تعبر عن الطابع الإجرائي للسياسة العامة.

وفي ضوء ذلك أشارت إحدى الدراسات إلى بعض المفاهيم النظرية ذات الصلة بدراسة السياسات العام، منها ما يلي:

مفهوم الحكم Governance: حيث يترجم البعض مفهومGovernance باعتباره (حوكمة) إلا أننا نرى هذه الترجمة قد جانبها الصواب والدليل على ذلك أن الترجمةالشائعة لمفهوم Good Governance هوالحكم الرشيد.

حيث بدأ ظهور هذا المفهوم منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي حينما درجت تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة على استخدام هذا المفهوم في تقاريرها عن جودة ونوعية الحكم أو ما أسمته الأمم المتحدة "الحكم الرشيد Good Governance" في إشارة إلى جودة نوعية إدارة الدولة كمتطلب ضروري يفضي إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية فضلاً عن الوصول إلى الاستقرار السياسي المنشود وهو ما أسماه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الديمقراطي Democratic Governance وتتمثل أهم عناصره في:

حكم القانون، الشفافية، الفاعلية، الكفاءة، المساواة، المساءلة، بناء التوافق، والرؤية الاستراتيجية.

وعليه فإن من ثنايا التعرف على مفهوم الحكم Governance كأحد المفاهيم ذات الصلة بدراسة مفهوم السياسات العامة يمكننا الوقوف علىالأدوارالأساسية للفاعلين السياسيين المؤثرين في صنع السياسات العامة كما يمكننا من التعرف على العلاقات المتشابكة والتفاعل بين هؤلاء الفاعلين، فضلاً عن التعرف على العديد من العوامل الأخرى ذات الصلةالوثيقة بالسياسات العامة ومراحلها المختلفة من حيث المدخلات ومراحل الصنع والتنفيذ وصولاً إلى المخرجات مع إمكانية التعرف على تأثير العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة[٢٨].

مفهوم التسييس: Politicization

وهو ما أشارت إليه بعض الكتابات لعل من أهم العوامل التي تفضي إلى ضعف السياسات العامةوعدم فاعليتها وربطها بالصراعات الداخلية التي تقوم بين النخب الحاكمة والقوى السياسية الأخرى إذ يسعى كل فريق إلى توظيف هذه

[٢٧] تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ما هوأصغر من البرنامج Programme وأضيف نطاقًا من الخطة Plan وهو المشروع Project والذي ينطوي على حزمة من الواجبات المحددة مسبقًا ويعد جزءًا من البرنامج ويشمل المشروع مجموعة إجراءات تحتوي على إرشادات مفصلة للتعامل مع القضية الموجه إليها بصورة منتظمة.

[٢٨] سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية"، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩، نوفمبر ١٩٩٩.

السياسات كأداة لحشد التأييد أو إضعاف الخصوم السياسيين.[٢٩]

مفهوم البيروقراطية: Bureaucracy أوما يعرف بالروتين الحكومي Complicated Difficial routine:

وهو ما تطرحه بعض الدراسات كسمة أساسية للعمل الحكومي باعتباره "مجموعة القواعد واللوائح البيروقراطية المنظمة للعمل الحكومي". وهو ما من شأنه إضعاف فاعلية وكفاءة هذه السياسات.[٣٠]على الرغم من تنوع وتعدد التعريفات على النحو الذي سلفت الإشارة إليه فإن من الواضح أنه ليس ثمة اختلاف جوهري فيما بينهما.

وإذا جاز لنا أن ندلو بدلونا في مجال تعريف مفهوم السياسة العامة فيمكننا أن نعرفها على النحو التالي:

"هي برنامج عمل إرادي رشيد تسعى من خلاله الدولة كجهاز رسمي وحيد إلى تغيير المحيط الاجتماعي السياسي والاقتصادي تحقيقًا لبعض الأهداف السياسية (العامة) وذلك من خلال الأدوات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف من خلال ترتيب الأولويات والإمكانيات المتاحة، حيث تتشكل السياسات العامة من ثنايا تفاعل مؤسسات الدولة الرسمية مع قوى مجتمعها اللارسمية.

خصائص السياسة العامة

ارتباطًا بما تم تقديمه يمكنعرض خصائص السياسة العامة من ثنايا تمييز السياسة العامة عن غيرها من القرارات[٣١]كالتالي :

١- تتميز السياسات العامة بالعمومية – أيإمكانية تطبيقها بشكل متماثل على كافة أفراد المجتمع دون تمييزعلى اعتبار أنها تمثل سلسلة من الأفعال والنشاطات والقرارات الحكومية[٣٢] والتي تعبر عن توجهات الحكومة الأيدلوجية والعملية.

٢- تتخذ السياسة العامة بالتشاور بين المسئولين في المؤسسات الحكومية وبين المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية لتنتج السياسة العامة نهاية تعبيرًا عن التشابك والتفاعل بين هذه المؤسسات.وهنا يمكن وصف السياسة العامة على أنها تعبر عن توازن المصالح بين الجماعات والأحزاب والمؤسسات الحكومية.

٣- يجب أن تتمتع السياسة العامة بالشرعية ZEGITIMACY، حيث إنهعلى الرغم من التفاعل السابق ذكره يجب أن تصدر السياسة العامة عن السلطة الرسمية،أي عن المؤسسة الرسيمة المسند إليها عملية صنع السياسات. وللحكومة دون غيرها سلطة تنفيذها وإلزام المواطنين بالعمل وفق القوانين والقرارات التي تم إقرارها من المؤسسات التشريعية.

---

[٢٩] سلوى شعراوي جمعة، **مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية**، مرجع سبق ذكره.

[٣٠] علي السلمي، **الإدارة العامة في العالم العربي وتحديات عصر المعلومات**، ورقة قدمت إلى: إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

[٣١] أحمد مصطفى حسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، مرجع سابق، ص٢١.

[٣٢] أحمد مصطفى حسين، **تحليل السياسات العامة: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، الشارقة: جمعيةالاجتماعيين، ١٩٩٤، ص ٢١.

٤- عملية تمويل السياسة العامة[٣٣]حيث يجب أن يكون للسياسة العامة مخصصات من الموارد الاقتصادية وذلك لتنفيذ السياسات العامة .

٥- تعبر السياسة العامة عن سلسلة من النشاطات والقرارات الحكومية الرشيدة العقلانية Rational أي أنها تعبر عن اختيار الأسلوب الأمثل من بين عدة أساليب بديلة لتحقيق المصلحة العامة والأهداف المنشودة في ظل الإمكانيات المتاحة وعليه فإن عملية صنع السياسة العامة تتطلب ترتيب معين للمصالح العامة،وبالأحرى ترتيب أولويات المصلحة العامة والأهداف واختيار البديل الأمثل في ظل الظروف المحيطة، وعليه فإن عملية اختيار البديل الأمثل قد تكون على أساس اقتصادي أي أنها تأخذ في الاعتبار تكاليف تلك السياسة (البديل) ومنافعها، وقد تكون على أساس سياسي عن طريق التصويت والتفاعل والتشاور بين صانعي السياسة، وقد يتم المزج بين الطريقتين أي على أساس اقتصادي عقلاني وسياسي بتحليل التكاليف والمنافع لكل بديل، وأيضًا عن طريق التشاور والتفاعل للوصول لأفضل البدائل، وعليه فإن التوصل إلى سياسة عامة يعد بذاته نجاح للنظام السياسي في الدولة.

٦- التوصل إلى سياسة عامة يعبر عن نجاح النظام السياسي[٣٤] وذلك لأن السياسة العامة تأتي غالبًا كاستجابة لطلب أو مشكلة عامة [٣٥]وعليه فالتوصل إلى سياسة عامة قادرة على بلورة احتياجات المجتمع ومشاكله مع توظيف الموارد المتاحة لحل تلك المشكلات هي معادلة صعبة.

٧- السياسة العامة تعبر عن ما تفعله الحكومة وليس ما تنوي فعله، أي أنه إذا أصدرت السلطة التشريعية قانونًا أو قرارًا ولكن هذا القانون لم ينفذ من قبل السلطة التنفيذية أو الحكومة فإنه يمكن القول بأن هذا القانون ليس من سياسات الحكومة أو أن هذا القانون لم يعد من السياسات العامة للدولة.

٨- قد تكون السياسة العامة إيجابية أو سلبية، بمعنى أنه قد تكون السياسة العامة إيجابيةفي حالة وضعها – صياغتها – بناءً على طلب عام أو لحل مشكلة عامة أو قضية عامة ما وقد تكون السياسة العامة سلبية بأن تتبنى الحكومة سياسة عدم التدخل Hand off.

٩- تتميز السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد وذلك لأن السياسة العامة قصدية وتمثل في مجملها برنامج عمل هادف لتحقيق مصلحة المجتمع لحل مشاكله وكذلك تعبر عن المصالح العامة للدولة وأهدافها فيجب أن تتميز بالثبات والاستمرار بالعذر الذي يكفل تحقيق أهدافها مع عدم إغفال أن السياسة العامة يجب أن تتميز بالمرونة الكافية لاستيعاب المتغيرات التي قد تطرأ على بيئتها وعليه يجب ألا تفتقر السياسة العامة إلى الديناميكية والتطور لتلائم بيئة السياسة – القرارا – حيث إن هناك علاقة بين

---

(33) Jachson, **ThePolotical Economy of Bureauracy**, OX ford Heritage Publisheres, 1983, p.143.

(٣٤)أحمد مصطفى حسين، مرجع سابق،ص٢٤.

(٣٥) موفق حديد محمد، **الإدارة العامة:هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق،٢٠٠٠،ص١١٧.

مدى ملاءمة السياسة العامة للدولة وبين بيئة هذه الدولة، والبيئة هنا تعني العوامل المحيطة أي العوامل البيئية الطبيعية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية وغيرها والتي تؤثر على تنفيذ السياسة العامة وذلك عن طريق قدرتها على الاستفادة من عملية التغذية المرتدة Feed back أثناء مراحل تنفيذها لإجراء التعديلات المطلوبة والتي لا تغير جوهر أهداف السياسة العامة وإنما تزيد من كفاءتها [٣٦].

وتعقيبا على ما سبق فإن ثمة من يرى أن من هذه الخصائص ما هو مثالي ولا يتوافق مع الواقع، إلا أن كفاءة وفاعلية السياسات العامة تتوقف على استنادها إلى الخصائص سالفة الذكر ولكن بدرجات متفاوتة بما يتناسب مع الواقع السياسي والبيئة التنفيذية وطبيعة النظام السياسي كما تتوقف فاعلية وكفاءة السياسة العامة على قدرة صانعيها على حسن توظيف الإمكانات والموارد والمعلومات المتاحة لخدمة غايات السياسة العامة لتحقيق مصلحة المجتمع ومعالجة المشكلات العامة.

أهداف السياسات العامة

يكمن جوهر الهدف الأساسي من السياسة العامة في تمكين صانعيها من تخطيط وتنظيم وتوجيه الوسائل والقدرات المتاحة لحل المشكلات العامة المستهدفة وتحقيق الأهداف العامة.

وانطلاقًا من هذا الهدف الأساسي القائم على عملية توظيف المعارف والقدرات لتحديد الوسائل والأدوات التي تؤمن تنفيذ الأهداف العامة يمكننا أن نتوصل إلى عدد من الأهداف المنبثقة منه[٣٧]:

١- تحقيق الأهداف العامة والمصلحة العليا للدولة

أي أن السياسة العامة تعبر عن أهداف الدولة والمصالح العليا التي تستهدف من خلالها خدمة المواطنين وتحقيق كافة أشكال التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية والحضارية وغيرها والتي تتمثل في ثلاثة أنماط:

١-١: سياسات عامة تهدف إلي البقاء

وهي السياسات العامة التي تهدف إلى بقاء الدولة والمحافظة على السيادة والأمن القومي وما تحتوي عليه من سياسات لتحقيق تلك الأهداف من سياسات خارجية وسياسات اقتصادية وغيرها.

١-٢: سياسات عامة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستثمار

وهي السياسات العامة التي تهدف إلى التغيير والتجديد الإيجابي في المجتمع وتحقيق كافة أشكال التنمية الحضارية والاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وما تحتوي عليه من سياسات لتحقيق تلك الأهداف من سياسات استثمارية وسياسات اقتصادية وسياسات تعليمية وسياسات دوائية وغيرها.

١-٣: سياسات عامة تهدف إلى استقراء الواقع وتوقع المستقبل

وهي السياسات العامة التي تستهدف استقراء الواقع في محدداته ومشكلاته للتمكين من توقع المستقبل وما تحتوي عليه من سياسات لتحقيق تلك

[٣٦] يتم هنا استثناء السياسات العامة التي تخضع لكثير من التغيير الناجم عن عدم استقرار النظام السياسي وتعاقب الحكومات .

[٣٧] حسن أبشر الطيب. ص ٣٩.

الأهداف، غير أن هذا النمط من السياسات يؤثر ويتأثر بالسياسات الأخرى.

٢- توظيف وتنظيم الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية للاستفادة من هذا التراكم المعرفي

وذلك بصورة عملية في تحليل المشكلات العامة لاستكشاف البدائل العملية الممكنة في ضوء الإمكانات والقدرات الماثلة للتوصل إلى سياسات عامة فعالة لمواجهة تلك المشكلات العامة[٣٨] فضلاً عن أهمية ذلك التوظيف في عملية تطوير أساليب التنفيذ وتقييم السياسات العامة وأيضًا في زيادة القدرة على توقع الآثار الممكنة للسياسات العامة وإمكانية تحليلها لتلافي أوجه القصور والتوصل لأفضل السياسات.

٣- تحقيق التوازن بين كافة القوى السياسية والجماعات المصلحية

وذلك عن طريق التواصل والتفاعل والمشاركة السياسية الإيجابية لكافة القوى السياسية بالدولة فضلاً عن الاستفادة من تلك المساهمات والحوار الإيجابي الهادف لتوظيف نتائج هذا التعاون في بلورة الغايات المطلوب تحقيقها من تبني تلك السياسات العامة.

٤- محاولة الاستفادة من التجارب السياسية في صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة

وذلك انطلاقًا من أن أحد أهم خصائص السياسة العامة هي الحركية و الديناميكية، فيعد أحد أهم أهداف السياسة العامة هو الاستفادة من الأفكار والتجارب والأزمات السياسية لتحسين وتطوير أدوات استكشاف البدائل الممكنة وبرامج العمل المتبعة وأساليب التنفيذ وأدوات التقييم لضمان الوصول إلىأكبر قدر ممكن من فاعلية وكفاءة السياسة العامة المتخذة.

وتعقيبًا على ما سبق يتبين لنا أن السياسة العامة في جوهرها هي التي تبرز – تعكس – التوجهات العامة للدولة وأساليبها في التعامل مع الواقع المستهدف لتحقيق :

أ- بناء الدولة وتأكيد سيادتها على مستوىإقليمها والمحافظة على استقلال أراضيها وتأمين حريتها الأيدلوجية السياسية والفكرية.

ب- استراتيجيات التنمية المستدامة باستغلال موارد الدولة الحالية والمحافظة على رصيد الأجيال القادمة ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل الموجهة لجذب الاستثمارات للعمل على تعزيز الإمكانيات والموارد الاقتصادية للدولة للتمكين من تلبية احتياجات المواطنين وحل مشكلاتهم الحالية والتوقع بشأن المشكلات المجتمعية المستقبليةعن طريق استقراء الواقع ووضع استراتيجيات بديلة لمواجهة المشكلات المجتمعية المختلفة بما يتناسب مع المقومات البيئية. أي تحقيق إرادة المجتمع وتلبية احتياجاته مع القدرة على الحفاظ

---

(38) Thomas R.Dye,**Under Standing Public Policy**, 7Ed, New jersey, Printic Hall, Engel Wood Cliffs, 1992, p.203

على التوازن البيئي من إهدار الموارد الطبيعية غير المتجددة.

وانطلاقًا من التعرف على أهداف السياسة العامة يمكننا تصنيف أنواع السياسات العامة من ثنايا أهدافها كما يلي:

أنواع السياسات العامة : Public Policy typology

ثمة تصنيفات عديدة لأنواع السياسات العامة، فهناك من صنفها من ثنايا أهدافها وهناك من راح إلى تصنيفها استنادًا إلى وظائف النظام السياسي كالتالي[٣٩]:

١- السياسات العامة الاستخراجية

وهي السياسات التي تعبر عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية أيًا كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية وبالتالي تعبر عن القدرة الاستخراجية للنظام السياسي ويمكن قياسها عن طريق حساب متوسط نصيب المواطن من الحجم المطلق للموارد وبالتالي يمكن الوقوف على تأثر الشرائح الاجتماعية المختلفة من الموارد البيئية وتعد الضرائب والإعانات والهبات والخدمة العسكرية من أكثر السياسات الاستخراجية شيوعًا.

٢- السياسات العامة التوزيعية

وتشير إلى قدرة النظام السياسي على التخصيص الأمثل للثروات والسلع والخدمات والصحة والتعليم وفرص العمل على مستوى المجتمع ككل، ويمكن قياسها عن طريق حساب كمية الموارد الموزعة والشرائح الاجتماعية التي طالتها تلك المنافع وتقاس القدرة التوزيعية للنظام السياسي عن طريق حساب نسبة الاحتياجات إلى التوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الاحتياجات وبالتالي كلما ارتفعت نسبة المستفيدين كلما زادت القدرة التوزيعية للنظام السياسي.

وهنا يجب علينا التفرقة بين أنماط المخصصات الحكومية، فيجب التمييز بين الاعتمادات الحكومية الرامية لتلبية احتياجات الأفراد المادية والاعتمادات الحكومية الموجهة للتنمية الاقتصادية والاعتمادات الحكومية المخصصة للمرافق العامة من الصحة والتعليم والأمن والدفاع.

٣- السياسات العامة التنظيمية

وهي السياسات التي تعبر عن الممارسات الرقابية للنظام السياسي على سلوك الأفراد والجماعات على مستوى المجتمع ككل وهيتلك الممارسات التي تستهدف رقابة وضبط وتنظيم السلوك علىمستوى المجتمع ككل استنادًاإلى شرعية النظام السياسي وتمتعه بالجبرية القانونية ويمكن قياس القدرة التنظيمية للنظام السياسي خاصة مع تنامي دور الدولة واتساع النشاط التنظيمي لها لمواجهة المشكلات المتزايدة التي صاحبت عمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

٤- السياسات العامة الرمزية

وهي التي تعبر عن قدرة النظام السياسي على خلق واستخدام الرموز السياسية التي ترسخ الإحساس بالمواطنة وتقدم التوعية بأهمية الولاء الوطني لدفع المواطنين لاستيعاب المشاق وتحمل المصاعب التي تواجههم من أجل الوطن وذلك من

---

[٣٩] كمال المنوفي، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، ود. علي الدين هلال (محرر)، **تحليل السياسات العامة:قضايا نظرية ومنهجية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة(القاهرة)، ص٥٧ - ٥٨.

خلال الاحتفاء بتلك الرموز الوطنية والمحافظة على الآثار والرموز التاريخية.

وثمة تصنيفات أخرى لأنماط السياسة العامة من ثنايا أهدافها التي يعمل النظام السياسي على تحقيقها وتقوم عليها علاقة الدولة مع بيئتها الداخلية والخارجية وهي كالتالي[٤٠]:

١- سياسات عامة متخذة من أجل حفاظ الدولة علي سيادتها وأمنها القومي

وهي السياسات التي تستهدف حفاظ الدولة علي سيادتها على مستوى إقليمها والحفاظ على استقلالها والسياسات التي تستهدف بناء القوة العسكرية وتحقيق الأمن القومي وقدرتها على المحافظة على الثروات وحماية الممتلكات الاقتصادية والحفاظ على المجال الحيوي للدولة والحفاظ على الهوية الوطنية والحضارية للدولة وبالتالي تحقيق تلك الأهداف يرتبط طرديًا بالقدرة على بلورة السياسات العامة الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قدرة النظام السياسي بإيجاد سياسات بديلة لمواكبة التغييرات المستقبلية التي قد تطرأ على الساحة.

٢- سياسات عامة متخذة من أجل الحفاظ علي النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمارية

هي تلك السياسات التي بات لها دور واضح وحيوي في كافة الدول ذلك مع تعاظم الدور الاقتصادي والاتجاه إلى عمليات التحديث والتنمية والإصلاح الاقتصادي في الوقت ذاته التي تواجه فيه تلك الدول المشكلة الاقتصادية الكامنة في ندرة الموارد الاقتصادية في مقابل الحاجات وبالتالي جاءت الحاجة إلى بلورة سياسات عامة لأجل الحفاظ على الموارد الاقتصادية للدولة وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية الاستثمارية في الوقت الذي تكفل فيه تلك السياسات تأمين الحاجات الأساسية للمجتمع وذلك عن طريق دراسة النسبة بين القدرات المادية والإنتاجية للدولة ونسبة النمو السكاني.

ويكمن نجاح تلك السياسات في بلورة الحاجات الأساسية للمجتمع والقدرة على إشباعها من خلال العمل أيضًاعلى تشجيع الاستثمارات وزيادة الإنتاج وبلورة سياسات قادرة على الحد من البطالة والسيطرة على معدلات التضخم في المجتمع.

٣- السياسات العامة المتخذة من أجل تحسين الظروف المعيشية علي مستوى المجتمع

وهي تلك السياسات التي تستهدف من خلالها الدولة تحسين الأوضاع المعيشية على مستوى المجتمع عن طريق تلبية حاجات المواطنين وتوفير الدولة للدعم الاقتصادي والاجتماعي اللازم لتوفير حياة كريمة لأفراد المجتمع ككل.

وبالتالي تكمن أهمية تلك السياسات في قدرة النظام السياسي على بلورة سياسات عامةقادرةعلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من ثنايا توفير المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يكفل كافة سبل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تحسين البرامج الصحية والتعليمية والبيئية والخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل على مستوى المجتمع.

---

[٤٠] فهمي خليفه الفهداوي، مرجع سبق ذكره ص ٧١.

وتعقيبًا على تعدد تلك التصنيفات لأنماط السياسة العامة، وبدراسة الأبعاد الجوهرية لكل نوع من أنواع تلك السياسات العامة وتوجهاتها وآثارها في بناء قوة الدولة فإننا نرى أن ذلك يستدعي التكامل بين تلك السياسات العامة واستدامة العلاقات التبادلية والتفاعلية بين تلك السياسات، الأمر الذي يعزز من قدرة تلك السياسات على بلوغ التقدم والنمو المنشود.

أبعاد السياسة العامة

في هذا السياق وبعد تنميط السياسات العامة والتعرف على أنواعها المختلفة حري بنا توضيح أبعاد السياسة العامة[٤١] تلك الأبعادالتي تركب وحدةالسياسات العامة، فالبعد السياسي هو بعد أصيل للسياسة العامة وهو كذلك لا ينفصل عن البعد الاقتصادي والمالي اللازم لوضع تلك السياسات موضع التنفيذ، كما أن البعد الاجتماعي يعد حيويا، حيث إن تلك السياسات موجهة بالأساس لخدمة المواطنين وتأمين مصالح المجتمع ، ويمكن توضيح تلك الأبعاد كالتالي:

- **البعد السياسي**

يعد البعد السياسي هو الركن الأساسي الذي يمكن من خلاله فهم السياسة العامةعلى اعتبار أن السياسة العامة هي نتاج تفاعل إرادات سياسية، وبالتالي نتاج لتفاعل وتشارك أيدلوجيات سياسية مختلفة للوصول للصورة النهائية لذلك التأثير المتبادل،أي نتاج ذلك التوافق بين مقرريها عن طريق إقرار السياسة التي تحقق الأهداف المتوخاه.

- **البعد الاقتصادي**

يعد البعد الاقتصادي هو الركن الضروري الذي يمكن من خلاله وضع السياسة العامة موضع التنفيذ، حيث إن عملية تمويل السياسة العامة تعد عاملاأساسيا في إنجاح وتنفيذ هذه السياسة حيث إن ندرة ونقص المخصصات المالية يعيق الحصول على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف السياسات العامة إلا أن ذلك أيضًا يتوقف على القدرة الاستخراجية والتوزيعية للنظام السياسي، حيث إنه يجب على النظام تعبئة الموارد من الدولة ثم إعادة توزيعها مرة أخرى من خلال تنفيذ مختلف السياسات العامة التي تشرف على تنفيذها،أي أن ذلك البعد الاقتصادي مرتبط بالسياسات العامة الاستخراجية والتوزيعية التي تتبعها الحكومة، وبالتالي عدم قدرة النظام على تعبئة الموارد لتنفيذ السياسات العامة وبرامجها يعد مؤشرًاهامًاعلى ضعف أداء النظام السياسي.

- **البعد الاجتماعي**

البعد الاجتماعي هو ذلك البعد الحيوي للسياسة العامة حيث إن من ثناياه يمكن معرفة هدف السياسة العامة فالسياسات العامة من أبرز أهدافها هي تحقيق الصالح العام،أي أن سن السياسة العامة يكون بهدف تحقيق المصلحة العامةوتلبية احتياجات المجتمع عن طريق التقاء المصالح بين المؤسسات السياسية المهتمة بالمشاركة السياسية والتي تعبر عن الفئات والشرائح المختلفة والاتجاهات المتباينة داخل المجتمع، ويكمن هنا البعد الاجتماعي للسياسة العامة حيث تلاقي تلك المصالح عن طريق عمليات التفاعل التبادلية بين المؤسسات السياسية المختلفة

---

(41) James Andrson: **Public Policy Making** (New York: Hoit; Riana art winton, 1979. P 3.

المعبرة عن الشرائح المجتمعية المتباينة للخروج بالسياسة العامة التي تحقق الأهداف المتوخاه.

وانطلاقًا مما سبق عرضه يمكن توضيح أسباب الاهتمام بدراسة السياسة العامة باعتبارها برنامج عمل متكامل يمكن إخضاعه للتفسير والتحليل للتوصل إلى أسباب ونتائج برامج تلك السياسات العامة كالتالي:

- أسباب الاهتمام بدراسة السياسات العامة

يمكن إسناد أسباب الاهتمام بدراسة السياسات العامة إلى ثلاثة أسباب كما حددها "توماس داي T.Dye [٤٢] وبالتالي:

١- أسباب علمية

وهنا يكمن الاهتمام بدراسة السياسة العامة للتعمق في فهم المجتمع واحتياجاته من خلال معرفة دعائم ونتائج برامج السياسات العامة هذا التعمق بدورة يزيد من فهم مدى العلاقة بين النظام السياسي ومجتمعه، فالسياسة العامة يمكن تناولها كمتغير تابع في التحليلات العلمية السياسية من ثنايا الاهتمام بدراسة دعائم السياسة العامة وأثر العوامل البيئية والسياسية في صياغة تلك السياسات وتحديد مضمونها، ويمكن تناولها كمتغير مستقل في التحليل السياسي عندما ينصب الاهتمام على دراسة تأثير السياسات العامة على بيئة النظام السياسي، وبالتالي يمكن معرفة قوة التأثير المتبادل بين السياسة العامة وبيئتها وهوما يساعد على التطوير النظري للعلم من ثنايا تطبيق المنهج العلمي في دراسة السياسة العامة عن طريق التوصل إلى ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية التي تسهم في تشكيل السياسة العامة وتحديد مضمونها فضلاً عن التوصل إلى النتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والنظام السياسي مما يعزز الإحاطة بالعلاقة التبادلية بين السياسة العامة والواقع المستهدف مما يثري عملية صنع السياسة.

٢- اسباب مهنية- عملية

تكمن هنا أهمية دراسة السياسة العامة في التمكن من توظيف المعارف العلمية لمعالجة المشكلات الاجتماعية الماثلة عن طريق توظيف توصيات الدراسات العلمية بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المتوخاة والتنبؤ من ثنايا تلك الدراسات بنتائج تلك السياسات والتوقع بشأنها مما يتيح القدرة على التصدي للمشاكل الواقعية التي يعاني منها المجتمع، التي تتسم بالديناميكية وبالتالي القدرة على تنمية القدرات المهنية للتعامل مع تلك المشكلات.

٣- أسباب سياسية

يكمن الاهتمام هنا بدراسة السياسة العامةللتاكد من أن الدولة تتبنى أفضل السياسات المطروحة لتحقيق الأهداف العامة في ظل الإمكانيات المتاحة وبالتالي يمكن من ثنايا دراسة السياسات العامة للوقوف على حقيقة الأداءالحكومي في مختلف الميادين ومنها تحسين نوعية السياسات الواجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المبتغاة.

تحليل السياسات العامة : الماهية والتطور

يتناول هذا الجزء التعريف بماهية تحليل السياسة العامة مع التركيز على التطور التاريخي لنشأة علم تحليل السياسة العامة من الناحية النظرية مع التركيز علىأثر ذلك في مجال العلوم السياسية، كذلك

(42) Thomas r.dye, **under standing public policy**, Englewood cliffs, n.prentice, hall,-znd ed., 1975, pp.5-9

يركز على خصائص تحليل السياسة العامة فضلاً عن أهميتها ومراحلها ومستوياتها ، كذلك ينتقل للتعرف على أهداف عملية تحليل السياسة العامة لينتهي هذا الجزء من البحث إلى مناقشة عوامل نجاح عملية تحليل السياسة العامة.

وبالتالي يأتي هذا الجزء من البحث كمحاولة من جانب الباحث لتقديم طرح أكاديمي يتضمن إطارًا نظريًا لتحليل السياسة العامة من ثنايا التعرف على ماهية تحليل السياسات العامة والتأصيل المفاهيمي لها، وعليه سيتم تناول التعريف أولاً بماهية تحليل السياسات العامة والتعرف على طبيعة هذا الحقل المعرفي وتاريخ تطور هذا العلم بعد ما تم مناقشة ماهية دراسة السياسة العامة وخصائصها وأبعادها ومستويات دراستها، كما سيغطي هذا الجزء آليات تحليل السياسة العامة باعتبارها الخطوة التي تلي عملية التنفيذ وتقييم السياسة العامة، فضلاً عن عرض ما يرتبط بها من مفاهيم أومشكلات.

وفي هذا الصدد يجب توضيح الفرق بين استخدام كلٍ من هذه المصطلحات: الإطار والمدخل والمنهج والنموذج، وذلك تبعًا لحدوث بعض الاختلاط بين استخدام كلٍ من هذه المصطلحات نتيجة للتشابه أو التداخل الوظيفي بين كلٍ منهم.

فيعرف "قاموس أكسفورد Oxford dictionary"[٤٣] **المدخل Approach** على أنه: "التعامل مع موقف ما أو مشكلة ما بطريقة ما حول موضوع ما، و بناءً عليه يعُد المدخل بمثابة وسيلة أوعدة وسائل يتم الاستعانة بها بغية التعامل مع ظاهرة أو حدث ما.

بينما يعني **المنهج Method:** "العملية أو الطريقة التي ينفذ بمقتضاها عملاً ما".

وتعقيبًا على ماسبق يمكننا القول بأن المنهج يمثل محاولة أو طريقة معينة لحل القضية محل الدراسة أي أن المدخل يقوم على الاقتراب أو التعامل مع مشكلة الدراسة أما المنهج فهو محاولة أو طريقة أو عملية حل هذه المشكلة / الظاهرة.

وبالتالي فإن المنهج يمكن أن يمثل عملية التعامل مع المشكلة / الظاهرة محل الدراسة، وفي بعض الأحيان قد يمهد المدخل للمنهج في التعامل مع مشكلة الدراسة[٤٤].

وفي هذا الصدد أيضًا تجدر الإشارة إلى الفرق بين **النموذج Model:** والذي يستخدم ليمثل أوليشرح عمليات وآليات الظاهرة محل الدراسة، وعليه فإنه يعد مفهوما تصوريا في عقل الباحث وهناك من يذكر أن النموذج هو تصغير للنظرية – صورة ذهنية مصغرة للواقع المستهدف – وبالتالي يمكننا من ثنايا "النموذج Model" أن نتمثل حالة الواقع / الظاهرة المستهدفة[٤٥].

أما **الإطار Frame work:** فهو طريقة ما تمثل العلاقة بين كل جانب من جوانب البحث من

---

(43) Definition of approach in oxford dictionaries (British & world English) ox ford dictionaries.Com/definition/ English/ approach.

(44) Difference between approach and method http://www.Difference between. Com/-difference-between-approach-and-us-method/#ixzz2rbrofki3

[٤٥] جان مينو، **مدخل لعلم السياسة**، ترجمة جورج يونش، مكتبة الفكر الجامعي، عويدات، بيروت، ١٩٦٧، ص ص ٥٠:٣٧.

راجع أيضًا للتمييز بين النظرية والنموذج:

Varma. S. p., "modern political theory: A critical survey",(viksa publishing house pvt, ltd, newdelhi), 1975, pp310 - 315

ثنايا هدف البحث ومنهجه وطريقة جمع المعلومات والتحليل.

وتعقيبًا على ما سبق يمكن القول بأن الباحث يستخدم إطار البحث ليعطي صورة كلية للمراحل الممكنة للبحث أو لتحديد المدخل المفصل لمشكلة البحث.

حيث يمكن تعريف الإطارعلى أنه: "بناء منظم من الأفكار والمفاهيم لتحديد الإطار المفاهيمي للبحث[٤٦] .

غير أن هنا يجب التمييز بين الإطار التصوري، وهو إطار تحليلي، وبين الإطار الإمبريقي وهو الإطار المنهجي الذي يقوم على اختبار فرضيات معينة عن طريق الملاحظة والتجربة.

التطور التاريخي لنشأة علم تحليل السياسة العامة

إن عملية تحليل السياسة العامة تمثل في جوهرها عملية منهجية تهدف للوصول إلى أفضل البدائل المتاحة لمعالجة المشكلات العامة التي تواجه الحكومات، فعملية تحليل السياسة العامة كتجربة عملية تعد أقدم من بروزها كحقل معرفي مستقل يعتمد على أدوات وأساليب البحث العلمي الممنهجة ، ذلك الأمر الذي يفسره حاجة قيام الحضارات القديمة لبلاد ما بين الرافدين ووادي النيل – لتحليل السياسات العامة واختيار أنجح الحلول المتاحة لمواجهة المشكلات التي برزت في أثناء قيام تلك الحضارات[٤٧]، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يرجع الفضل في بروز علم تحليل السياسة العامة كعلم إلى كتابات عالم الاقتصاد "هارولد لازويل" H. Lass well ودانيل ليرنر Daniel Learner في كتابهما الصادر في خمسينات القرن الماضي The policy sciences recent developments in scope and method".

وظل الاهتمام بهذا العلم يتزايد منذ ذلك الحين حتي ظهور المدرسة السلوكية واتجاهاتها للاهتمام بمنهج التحليل النسقي System analysis والذي انصب اهتمامه حول تحليل مدخلات النظام السياسي ومخرجاته، ومع تنامي المشكلات الاجتماعية في النظام الأمريكي راح الاهتمام في نهاية الستينات إلى تحليل مخرجات النظام السياسي وبصفة خاصة السياسات العامة وذلك بغية تحليل المشكلات المتفاقمة في المجتمع الأمريكي ومحاولة الوصول إلى صياغة أفضل السياسات المتاحة لمواجهة تلك المشكلات وظل هذا الاهتمام علي وتيرة التزايد خاصة مع تزايد اهتمام رواد الحقول العلمية الأخرى بعلم تحليل السياسة العامة، منها : علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم الرياضيات وعلم الإدارة العامة؛ ذلك لاستنباط أساليب يمكن الاسترشاد بها كأدوات تساهم في إثراءعملية تحليل السياسة العامة للخروج بأفضل البدائل المتاحة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع والمتوقع حدوثها أيضًا[٤٨].

وانطلاقًا مما سبق، اكتسب تحليل السياسة العامة كعلم أهمية كبيرة باعتباره أسلوبًاعلميًا يمكننا منتحليل المشكلات العامة والماثلة والمتوقعة لاختيار أفضل السياسات البديلة لحلها ، الأمر الذي أعطى

---

(46) Difference between model and frame w-ork www.difference between.com/differr-ence-between-model-and-us-frame work.

(٤٧) حسن أبشر الطيب: **تحليل السياسات العامة** ص٣٦ : ص ٥٢.

(٤٨) وهنا أيضًا تجدر الإشارة الى أهمية علم تحليل السياسة العامة في عملية التنبؤ بالمشكلات العامة والمتوقع حدوثها فضلاً عن استنباط أفضل البدائل الممكنة لحلها.

أهمية كبيرة لمهنة محلل السياسة Policy Analyst فضلاً عن إنشاء مؤسسات ومعاهد تقوم على تحليل السياسة العامة[٤٩].

تعريف تحليل السياسة العامة

بعد توضيح علم تحليل السياسة العامة كمنهج علمي هادف إلى استنباط بل وابتكار أفضل بدائل السياسات الممكنة لحل المشكلات الماثلة أو المتوقع حدوثها على مستوى المجتمع عبر استخدام أساليب علمية.

يمكن استخلاص أبرز التعريفات التي قدمت لمصطلح تحليل السياسة العامة كالتالي:

تعريف بنتيل : [٥٠] M.A.Bentil" إن تحليل السياسات العامة منهج يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ذات أهمية، مستعينًا في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة.

وبناءً على ذلك نرى أن بنتيل M. A. Bentil هنا اتجه نحو تحليل السياسة العامة كمنهج متكامل يساعد متخذ القرار على اختيار البديل – السياسة – الأفضل أوالسياسة الأرشد / الأمثل لحل المشكلة العامةالماثلة – موضوع النقاش والجدل – عبر الاستعانة بالأساليب والطرق العلمية الرشيدة للوصول الى أفضل بدائل السياسات المتاحة.

وعلى صعيد آخر يعرف (الدكتور أحمد رشيد) مصطلح تحليل السياسة العامة على أنه[٥١] :"أحد سمات التنظيم الإداري الحديث للجهاز الإداري بالدولة، والذي يختص بتقديم المشورة عبر استخدام سلسلة من الأنشطة المساندة لقرارات القيادة والتنفيذ المؤسسة على فاعلية كبيرة وعظيمة في اتخاذ القرارات".

وهو في ذلك يعول على عملية تحليل السياسات العامة العديد من الأنشطة لتنتهي تلك العملية الحيوية بتقديم المشورة للجهاز الإداري بالدولة .

وعند "نيل جلبرت R. Gilbert.G " مصطلح تحليل السياسة العامة يعرف على أنه "مصطلح شمولي متكامل يعني البحث الهادف لتحديد بدائل السياسات العامة التي يمكن أن تؤمن أقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية الماثلة".

وتعقيبًاعلى هذا التعريف نجد أنه يتجه صوب مصطلح تحليل السياسة العامة كمصطلح عام يهدف إجمالاً إلىإرشاد صانعي السياسة العامة لأفضل بدائل السياسات المطروحة – وهو في ذلك يتفق مع تعريف دكتور أحمد رشيد على أن تحليل السياسة العامة يختص بتقديم المشورة للجهاز الإداري – عبر استخدام وسائل البحث العلمي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المتوخاة بما يتناسب مع الامكانيات والصعوبات البيئية.

---

[٤٩] سلوى شعراوي جمعة، **"تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين"** مرجع سبق ذكره ص ٢٨. راجع أيضًا: أماني قنديل "صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ – ١٩٨١" رسالة دكتوراة غير منشورةفي العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٥ ص ٣٠.

[50] M. A Bentil, tools and man power for Effective policy – making in public policy in Africa, "Addisabala, Aapaw, 1983. P. 46.

[٥١] فهمي خليفه الفهداوي، السياسة العامة: **منظور كلي في البيئة والتحليل**: عن أحمد رشيد، "تحليل السياسات العامة: الوظيفة المفتقدة في النظام الإداري المصري، بحث ضمن كتاب "تقويم السياسات العامة" مصدر سابق ص ١٢٦، ١٢٧.

أما عن ت .بويستر T. H. Poister فتحليل السياسة العامة بوجه عام يعني[٥٢] :

"تحليل خصائص ومحددات السياسة العامة وما يتصل بها من برامج، وبصفة خاصة العلاقة بين محتوى السياسات والبرامج وما ينتج عن هذه العلاقة من آثار ومقتضيات ونتائج".

أما عن ما ذكره الدكتور (السيد ياسين) لتحليل السياسة العامة كفن : تعُد بحثًا علميًا تطبيقيًا للعلم الاجتماعي يستخدم مناهج بحثية متعددة لكي ينتج معلومات أساسية تتعلق بسياسة ما ومن شأن هذه المعلومات في سياقات سياسية متعددة أن تؤدي إلى حل المشكلات الخاصة بالفعل السياسي، أو تعاون في تقدير مدى نجاح ذلك الفعل السياسي في تحقيق أهدافه[٥٣] ، ووفقًا لهذا فإن تحليل السياسة العامة يعد جهدًاعلميًا يهدف إلى التمكن من الوقوف على آثار السياسات المتوقع استخدامها كبديل لحل المشكلات الماثلة وهنا يكون تنبؤ بأثر السياسة – أو لقياس أثر السياسات المستخدمة بالفعل في حل المشكلة العامة – وهنا يكون تحليلًا بعديًا.

ويتفق هذا التعريف أيضًا بصورة أوبأخرى مع تعريف " وليام دان William Dunn" لتحليل السياسة العامة على أنه[٥٤]"علم اجتماع تطبيقي يستعمل أساليب علمية للبحث والمناقشة بقصد إعداد أو تحويل معلومات متعلقة بالسياسة العامة يمكن استخدامها في المجالات السياسية لحل مشكلات السياسة العامة".

وبالتالي يتضح مما سبق أن تحليل السياسة العامة يعد أيضًا فن اختيار الأساليب العلمية المناسبة ليتم الاعتماد عليها لاختيار سياسة عامة يتوقع أن تؤمن حل المشكلات العامة الماثلة في ضوء الإمكانات المتاحة عن طريق محاولة تكامل المعلومات للتنبؤ بالآثار المتوقعة من اختيار كل بديل من بدائل السياسات ، فضلاً عن أن كفاءة عملية تحليل السياسات العامة هنا تتوقف على توفر المعلومات حول كل بديل منبدائل السياسات العامة فضلاً عن كفاءة محللي السياسات العامة لتحويل هذه المعلومات وتامين أقصى درجة ممكنة للاستفادة منها.

وتعقيبًا على ماسبق عرضه من تعريفات قدمت للتعريف بمصطلح "تحليل السياسات العامة"والتي اتفق عليها المشتغلون بالتحليل العلمي للسياسات العامة؛ يعني من حيث كونه فنًا يقوم علي إثراء صانعي السياسة العامة بالمعرفة حول الآثار التي يمكنأن تترتب على اختيار سياسة عامة معينة – بديل من بدائل السياسات المطروحة – فضلاً عن أهميته في تحليل وتفسير الواقع المستهدف – واقع المشكلات المجتمعية الماثلة – بغية تعديل / تصميم السياسات العامة الحالية لتحقيق أكبر قدر من الأهداف المتوخاة، الأمر الذي يوضح أن تحليل السياسة العامة يمكن أن يكون بغرض التنبؤ للتوصل إلى أفضل البدائل التي تحقق أكبر قدر من الأهداف المتوخاة في ظل الظروف البيئية الماثلة، أو قد يكون – بعديًا – بغرض التقييم إذا ما كان الهدف منه قياس أثر السياسات المتبعة في تحقيق الأهدافالتي صيغت من أجلها، وقد يكون تحليل

---

(52) T. H. Poister, Public program analysis: Applied re search method", (Baltimore, university park press 1987, p. 5.

(٥٣) السيد ياسين، : **السياسات العامة وقضايا النظرية والمنهجية**" في د. علي الدين هلال (محرر)، تحليل السياسات العامة، قضايا نظرية ومنهجية، مرجع سبق ذكره ص ٣.

(54) William N. Dunn, "public Policy Analysis: An introduction", 2ed, (New Jerssey, prentice – hall), 1994, p. 89.

السياسات العامة متزامنًا مع تطبيقها وذلك إذا تم استخدامه كأداة لفهم الإشكاليات والمصاعب التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة من رسم السياسة العامة.

أهمية تحليل السياسة العامة

على الرغم من أن تحليل السياسة العامة شأنه شأن العلوم الاجتماعية كأحد حقولها يقوم بالاعتماد على أساليب الدراسات الوصفية[٥٥] لتحليل وتفسير المشكلات العامة والسياسات العامة التي صيغت من أجلها إلا أنه ثمة تباين بين علم تحليل السياسة العامة من جهة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة من جهة أخرى كالتالي[٥٦]:

أولاً: إنه في الوقت الذي تكتفي به العلوم الاجتماعية بصياغة "تنظير" بناءات ذهنية للواقع المستهدف بالملاحظة والتجريب للانتهاء بتفسير ذلك الواقع[٥٧]، نجد أن طبيعة علم تحليل السياسات العامة كفن – علم تطبيقي – فضلاً عن تباين الاتجاهات المنهجية ومفاهيم التحليل التي ارتبط بها محللو السياسة العامة كأدوات ذهنية لفهم وتحليل المشكلات العامة، الأمر الذي أعطى وزنًا نسبيًا أكثر أهمية لكمية المعلومات المتوفرة حول المشكلات العامة والتي يتم الاعتماد على تحليلها لإعداد توصيات تتسم بالرشد، ذات قيمة وتعبر عن الواقع والذي يتوقع من اتباعها الوصول إلى الأهداف المطلوبة والنجاح في حل المشكلات العامة الماثلة.

ثانيًا: هكذا ويتحدد المحور الثاني للاختلاف بين العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم تحليل السياسة العامة ألا وهو إعطاء الوزن النسبي الكافي لدور القيم الاجتماعية Social values حيث أنهعلى الرغم من اتجاه العلوم الاجتماعية إلى استعمال المنهج العلمي التجريبي Experimential method والذي استدعى استخدام مفاهيم تحليلية منقولة عن العلوم الطبيعية كمحاولة لفهم وتفسير بل والتوقع بشأن الظواهر الاجتماعية إلاأنه تم الاعتماد فقط علي المعلومات والحقائق التي يمكن قياسها وتقييمها وبالتالي استبعاد القيم الاجتماعية التي لا يمكن تقديرها كميًا، أما المعنيين بتحليل السياسة العامة – عبر مفاهيم التحليل المرتبطة بها كأدوات ذهنية لفهم وتحليل السياسة العامة – حاولوا الربط بين الحقائق والقيم الاجتماعية عند إعداد التوصيات المقدمة لصانعي السياسة العامة والتي من شأنها تجاوز المصاعب التي قد تعرقل مسيرة السياسات العامة في حل مشكلات الواقع المتسهدف أوتقييم أثر السياسات العامة المستخدمة في حل المشكلات فضلاً عن تلك التوصيات التي تقدم لمساعدة صانعي السياسة العامة في اختيار أفضل السياسات العامة المطروحة لحل المشكلات العامة القائمة[٥٨].

غير أننا يمكن أن نتمثل الفارق أيضًا من منظور آخر هو أن الهدف من تحليل السياسات العامة ليس فقط لبناء نماذج نظرية يمكن أن نتمثل من خلالها الواقع المستهدف، بل جاء كمحاولة جادة

---

[٥٥] خيري عبد القوي،**دراسة السياسة العامة**، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

[٥٦] انظر المرجع السابق ص ١٧٤- ص ١٧٥.

[٥٧] د. محمد طه بدوي، **منهج البحث العلمي** – إجراءاته ومستوياته – مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، مطبوعات مجلة كليةالتجارة – جامعة الإسكندرية ١٩٧٩ ص ١٠١.

[58] William dunn, public policy analysis: An introduction, op. cit., pp. 34-37.

من جانب المعنيين بعملية تحليل السياسة العامة لتخطي عملية فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية للوصول الي توقع واقتراح توصيات علمية يمكن تطبيقها علي المشاكل الواقعية– الماثلة – والتي يؤدي استخدامها إلى نجاح السياسة العامة في مواجهة المشكلات العامة التي صيغت من أجلها، الأمر الذي يعقبه حالة الرضا الشعبي، فضلاً عن ارتباط تحليل السياسات العامة بالقيم الاجتماعية.

وعلي صعيد آخر وباعتبار عملية تحليل السياسة العامة ترتكز على البحث العلمي التطبيقي[٥٩] نجد أنها ستتناول[٦٠]:

أولاً: دراسة السياسات العامة متراكمًا عليها النظرة السلوكية أى دراسة الاتجاهات والتيارات السلوكية المتباينة للسياسة العامة.

ثانيًا: دراسة السياسات العامة القائمة وأسباب صياغتها فضلاً عن دراسة نتائجها من ثنايا تكامل الأبعاد الاجتماعية عبر توظيف منهجية علمية متكاملة تأخذ في نطاق اهتمامها إعطاء الوزن النسبي الكافي لأهمية البعد القيمي – القيم الاجتماعية – على تبني السياسة العامة ونتائجها.

ثالثًا: توظيف وتكامل الاتجاهات والأساليب العلمية المختلفة للخروج بنماذج نظرية قابلة للتطبيق في المؤسسات العامة إلى جانب الاستفادة من تلك التفسيرات والتصورات عند تبني وصياغة السياسات العامة.

الأمر الذي يفسر اشتمال مصطلح تحليل السياسة العامة بمعناه الواسع على ثلاثة مصطلحات فرعية تستخدم عند وصفه ألا وهي [٦١]: العلوم السياسية Politicalscience بصفة عامةوالدراسات السياسية Policy studies ، وتحليل السياسة Policy analysis .

وقد قام كلٌ من B.hog wood و l. A. gunn بتقديم تصنيفًا لمجالات الدراسة المرتبطة بمجال تحليل السياسة العامة من ثنايا ثمانية مداخل[٦٢] كالتالي:

١- دراسات محتوى السياسات العامة.
٢- دراسات متعلقة بعملية السياسة العامة.
٣- دراسات متعلقة بمخرجات السياسة العامة.
٤- دراسات تقييم السياسة العامة.
٥- دراسات متعلقة بتقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسة العامة.
٦- دراسات متعلقة بدعم وتحسين عملية صنع السياسة العامة.
٧- دراسات متعلقة بدعم بعض السياسات أوما يعرف policyadvocacy أي الترويج والدعوة للسياسات.
٨- الدراسات المتعلقة بتحليل التحليل ذاته أي اختبار مدى صحة الافتراضات والأساليب

---

[٥٩] وفي هذا الصدد يستخدم الباحث عملية تحليل السياسة العامة كعلم اجتماع تطبيقي كما استخدمها وليام دان
William N. dunnPolicy analysis is an applied social science discipline witch uses multiple me thuds of inquiry and argument to produce and trans form policy", William N. Dunn, Public policy Analysis: An introduction", (Engle wood, new jersey, prentice – hall, 1981) p. 35.

[60] Thomas dye, op. cit. p. 7
انظرأيضًا : فهمي خليفه الفهداوي، مرجع سبق ذكره ص ٩٧.

[61] BRAIN W. Hog wood , PUBLIC POLI-CY , PUBLIC Administration",vol.73,spring,1995,p.60

[62] Brain w. hog wood, public, policy, publ-ic administration", vol. 73, spring, 1995. P. 60
انظر أيضًا د. سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة** في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

المنهجية المستخدمة في تحليل السياسات العامة.

وتعقيبًا على تلك المحاور / المداخل – المجالات – يمكننا الوقوف على عوامل نجاح – دعم – عملية تحليل السياسة العامة كالتالي :

أولاً: من الدراسات المتعلقة بمضمون السياسات العامة فإنها تثري عملية التحليل – تحليل السياسات العامة – بأسباب تبني السياسة العامة فضلاً عن معرفة الكيفية التي يتم تطبيقها من خلالها ومتابعة العمليات التابعة لصدور تلك السياسة العامة فضلاً عن النتائج المحصلة منها، وبالتالي زيادة فرص نجاح تحليل السياسة العامة عن طريق زيادة المعرفة المتاحة عن محتوى السياسات العامة والقدرة على توظيف تلك المعرفة لتحسين تصميم دورة السياسات العامة.

ثانيًا: الدراسات المتعلقة بعملية السياسة العامة تثري عملية التحليل لكافة مراحل دورةعملية السياسة العامة فضلاًعن الوقوف على أثر كل عامل / متغير على عملية السياسة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة محلل السياسات على استنباط طرق معالجة للعوامل المؤثرة على السياسات العامة المتبعة عبر التحليل المتزامن للتغلب على الصعوبات التي قد تعرقل مسيرة السياسات العامة.

ثالثًا: الدراسات المتعلقة بمخرجات السياسة العامة تثري عملية التحليل بالمعلومات اللازمة عن أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على نواتج / محققات – محصلات – السياسة العامة أي أثر تلك العوامل على ما تحققه السياسات العامة من نواتج في البيئة – بيئة المشكلات – المستهدفة ، الأمر الذي يؤدي إلى إدخال أنماطوأساليب تطبيقية يتم من ثناياها تحسين وتعديل مؤشرات مخرجات / نواتج السياسة العامة.

رابعًا: الدراسات المتعلقة بتقييم السياسات العامة والتي تثري عملية التحليل بالمعلومات حول أثر السياسات – سواء القبلي أو المتزامن أوالبعدي – والذي من شأنه زيادة نجاح عملية تحليل السياسات العامة من ثنايا الدراسات الوصفية.

خامسًا: الدراسات المتعلقة بتقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسة العامة منشأنها إثراء عملية التحليل عبر توفير المعرفة التامة بالمعلومات المتعلقة بالسياسات العامة أو ما أسماه William n. dune بـ Knowledge of policy للتغلب على المشكلة الأساسية التي تواجه محلل السياسات والمتمثلة في عدم توافر المعلومات التي تضمن تعظيم كفاءة التوصيات المقدمة لصانع السياسة العامة.

سادسًا: الدراسات المتعلقة بدعم وتحسين عملية صنع السياسة العامة، ذلك المحور / المدخل يعد امتدادًا للمدخل محور الدراسة السابق إذ أنه يثري عملية التحليل عبر معرفة كيفية توظيف المعلومات المتاحة لتحسين تصميم عمليات صنع السياسات العامة أوماأسماه William n. dune بـ Knowledge of policy.

سابعًا: الدراسات المتعلقة بدعم بعض السياسات أو الترويج لها والتي تثري عملية التحليل عبر النشاطات التحليلية التي يقوم بها المحلل السياسي الرامية إلى بلورة أفكار من شأنها تحسين عملية صنع السياسات العامة لتطوير أنماط عملية جديدة للتعامل مع الطبيعة الديناميكية للحياة الاجتماعية والسياسية من شأنها تحسين مؤشرات المدخلات والمخرجات لعملية السياسة العامة.

ثامنًا: الدراسات المتعلقة بالتحليل الذاتي – أي تحليل التحليل نفسه – عن طريق القيام بالإجراءات التحليلية لعملية تحليل السياسات العامة، الأمر الذي يضمن مدى جدوى ورشادة الأساليب المنهجية المستخدمة في عملية تحليل السياسة العامة أو كما أوضح Doror ضرورة استخدام مفهوم الـ Meta policy والذي يتضمن توضيح الكيفية التي يتم من خلالها تبني السياسات العامة[٦٣] للتأكيد على مدى قدرة كفاءة الأساليب المنهجية التحليلية المستخدمة في عملية تحليل السياسات العامة.

---

[٦٣] انظر بصدد التعريف بمفهوم الـ Meta policy: د. أحمد مصطفى الحسين،:تحليل السياسات: **مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية"**، دبي ، مطبعةالبيان التجارية، ١٩٩٤، ص ٣٤.

أنواع التحليل	الأهداف	المداخل	المعوقات	أمثلة توضيحية
علمي	البحث عن حقيقة الواقع المستهدف، وبناء النظريات السياسية	استخدام المناهج والنماذج العلمية لاختبار الفروض والنظريات في ضوء الأهداف والغايات مع أهمية الحرص على دقة التحليلات – بحيثُ تكون هنا الأفضلية للنهوض بالمعرفة.	قد تكون نظرية – أكاديمية – بحتة، ولا تقدم معلومات كافية وافية لصناع القرار – السياسة العامة -.	الأكاديمية الوطنية للعلوم National Academy Of science" الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ Intergovernmental " Panel On Climate Change"وغيرها
مهني	تحليل بدائل السياسات المطروحة لحل المشكلات – القضايا – العامة	تكامل – التوفيق بين – البحوث والنظريات لتسهيل فهم آثار بدائل السياسات المتاحة، وتقييم البرامج الحالية وقياس آثارها بموضوعية في ضوء الأهداف الفعلية لتلك السياسات	الأبحاث والتحليلات قد تكون محدودة للغاية بسبب قيد الوقت وقلة – ضعف – الموارد أو بسبب صعوبة الوصول إلى الأسباب الرئيسية للمشكلات العامة	Brookings - Institution Urban Institution- American - Enterprise Institution "مؤسسة المشروعات الأمريكية"
سياسي	تأييد و دعم أنسب – أفضل – السياسات المتاحة	استخدام الحُجَج القانونية والاقتصاديةوالسياسية ، تلك التي تتفق مع القيم والأهداف المجتمعية للتأثير على عملية المناقشة – العصف الذهني – والجدل الدائر حول السياسات المطروحة لتحقيق الأهداف التنظيمية والقيمية على مستوى المجتمع	غالبًا عقائدية أو حزبية، ولذلك قد تفتقر إلى عمق التحليل ، حيثُ اختلاف مستويات الموضوعية من دولة لأخرى ومن نظام لآخر	National Rifle Association American Legislative Exchange Council "مجلس تبادل التشريعات الأمريكي"

المصدر: Michel E . kraft and Scott R .Furlong , "Public Policy :Politics, Analysis, And Alternatives"(4th ed.) , (London :CQ press,SAGE,INC.,2013).p.130

وانطلاقًا مما سبق يمكن التعرف على أهداف علم تحليل السياسة العامة والمتمثلة في التالي:

أهداف تحليل السياسات العامة

يسعى تحليل السياسات العامة كعلم اجتماع تطبيقي يستند إلى الأساليب العلمية إلى تحقيق أهداف عديدة تتمثل في[٦٤] :

١- تأصيل نماذج نظرية بمنهج علمي يرتبط بالنظرة السلوكية لا يغفل الأحكام القيمية على نحو يفضي إلى بناء مفاهيم تحليلية كأدوات ذهنية لتحليل المشكلات المجتمعية الواقعية أو المتوقعة فضلاً عن ابتكار أفضل الحلول الممكنة.

٢- تحسين عملية صنع السياسات العامة عبر ابتكار الأطر الفكرية والعملية على نحو يهيئ لتحسين تصميم عملية صنع السياسات العامة.

٣- العمل على تحسين القدرات المهنية المتعلقة بأداء وتنفيذ عمليات السياسة العامة فضلاً عن تنمية الإمكانات المتاحة لتقييم نواتج وأثر السياسات العامة.

وعلى غرار ذلك فإننا يمكن أن نخلص إلى أن **أهداف تحليل السياسات العامة** يمكن أن تتلخص في[٦٥]:

١- محاولة فهم/ وصف ما تفعله الحكومة وما لا تفعله الحكومة في طريقها لحل المشكلة العامة الماثلة وذلك للوقوف على حقيقة ما يحدث.

٢- محاولة تفسير ما يحدث عن طريق التعرف على مسببات ومحددات اختيار الحكومة- تبنيها – لسياسة عامة ما فضلاً عن محاولة تفسير دور المحددات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية دور المؤسسات البيروقراطية في عملية صنع – تبني – سياسة عامة ما.

٣- محاولة التنبؤ بعوائد وأثر السياسات العامة عبر توضيح الاختلافات – التغييرات – التيأحدثتهاالسياسة العامة في المشكلات العامة الماثلة فضلاً عن التنبؤ بشأن آثار تلك السياسات العامةالتي يتوقع أن تحدثها في المؤسسات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي صيغت من أجلها.

وانطلاقًا مما سبق يمكن استخلاص أبرز سمات – خصائص – تحليل السياسات العامة كما يلي:[٦٦]:

١- إن تحليل السياسة العامة علم اجتماعي يحاول في تناوله الدمج بين مفاهيم التحليل المرتبطة بالمنهج الوصفي – على غرار العلوم الاجتماعية والسياسية مع مفاهيم التحليل المستخدمة في بناء النماذج النظرية بمنهجها العلمي التطبيقي في آن واحد، بمعني أنه لا يقتصر على وصف المشكلة محل التحليل

---

[٦٤] حسن أبشر الطيب، **"تحليل السياسات العامة"**، الإداري ، العدد ٥٢، (مسقط ، معهد الإدارة العامة، ١٩٩٣، ص ١٣٦ – ١٤١.

[٦٥] السيد عبد المطلب غانم، المجالس القومية المتخصصة:، **نحو دعم قرارات السياسات العامة** في : د.كمال المنوفي (محرر)، المجالس القومية المتخصصة: **نحو دعم قرارات السياسات العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة**، عدد ١١، (القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، نوفمبر ٢٠٠١، ص١٠.

[66] Thomas R. Dye, under standing public policy" (englewoodcliffs, new jersey: pre-ntice- hall,inc) pp 4-6

انظر أيضًا :خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة** ،مرجع سبق ذكره ص ١٧٣.

وطبيعتها إنما يحاول من جانب آخر عن طريق أساليب وإجراءات البحث والتحليل العلمي توضيح أفضل البدائل العملية الممكنة للتصدي لتلك المشكلات، أي أنه يقوم على الاستفادة من كلا الجانبين الوصفي لمعرفة الحقائق المتعلقة بالمشكلة ووصف وشرح المشكلة محل التحليل – والتطبيق للخروج بتوصيات تساهم في حل تلك المشكلات عبر تطبيق الأساليب/ المداخل العلمية المتعددة interdisciplinary بغية الوصول إلى حالة الرضا السياسي.

٢- إن تحليل السياسة العامة يعتمد على الأساليب وإجراءات البحث العلمي لاقتراح – الخروج – بالتوصيات اللازمة لعملية صنع السياسة العامة وتنفذيها وتقييمها أي أنه ومن ثنايا تلك الإجراءاتيتخطى عملية الوصف والتفسير للوصول إلى التقييم والتنبؤ للخروج بأساليب بحثية مبتكرة قادرة على التعامل مع معطيات المشكلات العامة المختلفة وبما يتناسب مع الطبيعة الديناميكية للظواهر الاجتماعية.

٣- إن تحليل السياسة العامة يعد وسيلة لتحويل المعلومات إلى معرفة تقدم لدعم صانع السياسة العامة والارتقاء بكفاءة السياسات العامة، وذلك عن طريق الاستفادة من المعلومات التي يحصل عليها محلل السياسات عن محتوى السياسات وكافة مراحل دورة السياسة العامة عبر تحليلها للخروج بمقترحات وتوصيات تزيد من كفاءة السياسات المطروحة فضلاً عن اقتراح سياسات بديلة عبر استخدام أساليب البحث العلمي.

وبناءً على ما تقدم فإن عملية تحليل السياسة العامة ليست عملية بسيطة، إنما هي عملية تعتمد على توافر المعرفة والذكاء فضلاً عن الابتكار والقدرة على دمج واستعمال أكثر من أسلوب من أساليب وإجراءات البحث العلمي في سعيها لحل المشكلات الماثلة وذلك عن طريق عدد من المراحل/ الخطوات التي تغطي عملية تحليل السياسات العامة والمتمثلة فيما يلي:

مراحل عملية تحليل السياسة العامة(٦٧)

١- تحديد وتصور- إدراك – المشكلة

كما سبقت الإشارة فإن علم تحليل السياسة العامة باعتباره أحد العلوم الاجتماعية فإنه منثايا المنهج الوصفي يمكن أن يصف ويشرح ماهية طبيعة المشكلة / القضية، فضلاً عن توضيح العناصر المحددات المؤثرة في تكوين المشكلة، فضلاً عن تحديد أثر كل عنصر من تلك العناصر/المتغيرات على تكوين المشكلة.

وبالتالي فإن التحديد الدقيق لأبعاد ومسببات وماهية المشكلة يعد جوهر نجاح عملية تحليل السياسة العامة.

٢- تكامل المعلومات

تمثل المعلومات جوهر / صلب كافة مراحل تحليل السياسة العامة في مختلف مراحل دورة صنع السياسة العامة، حيث أن توافر المعلومات اللازمة – والتي تتسم بالدقة الموضوعية والملاءمة والفعالية من شأنه إثراء المعرفة بطبيعة المشكلة العامة وبالتالي زيادة القدرة على التحليل.

---

(67) Thomas R. Dye, "under standingpuplic policy (Engle wood cliffs, new gerssey: printice-hall., inc) 1972, pp 4-6

انظر أيضًا: د.حسن أبشر الطيب، **تحليل السياسات العامة**: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧ – ٢٨.

٣- استكشاف البدائل الممكنة

تحتاج هذه المرحلة قدرًا كبيرًا من المهارة والدقة والكفاءة في تحليل المعلومات لابتكار كافة البدائل الممكنة لمواجهة المشكلة العامة بالتزامن مع تحديد تكلفة كل بديل مقارنة بالمنفعة المتوقعة من تنفيذه.

٤- تقييم البدائل الممكنة

الهدف من هذه المرحلة هوتحديد معايير واضحة للحكم على كفاءة البدائل الممكنة – المحددة – لحل المشكلات الماثلة، الأمر الذي ينتهي بوضع سلم أفضليات لكافة البدائل الممكنة – المقترحة – غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى وجود معايير عديدة للمفاضلة بين البدائل المتاحة منها "حساب التكلفة والعائد لكل بديل أوبناء السيناريوهات، والمحاكاة وبحوث العمليات وغيرها.

٥- تحديد البدائل الأفضل

يقصد بالبديل الأفضل هنا هوذلك البديل الأكفأ أو الأكثر قدرة على التعامل مع المشكلات الماثلة بأقل تكلفة – وأكثر عائد / منفعة – مع توافر القدرة على تطبيعه في ظل الإمكانات المادية والتقنية والبشرية المتاحة وبما يتناسب مع المعطيات البيئية.

٦- تطبيق البديل الذي تم اختياره

يتم تطبيق /تنفيذ البديل الذي تم اختياره للتعامل مع المشكلات المجتمعية المراد حلها.

٧- متابعة التنفيذ

تعد تلك العملية ضرورية وهامة عن طريق وضع نظام متكامل لمتابعة وتقييم كافة مراحل التنفيذ عبر الاستفادة منعملية التغذية المرتدة Feed Back التي يمكن أن تتوافر من ثنايا قنوات الاتصال بين النظام وبيئته بغرض إجراء تعديلات ضرورية نتيجة المتغيرات البيئية المختلفة والتي تحيط بعملية التنفيذ من متغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو تقنية وذلك لتحسين تصميم عملية تحليل السياسات العامة، أولاختيار بديل آخر إذا تم إثبات عدم جدوى/ فشل البديل موضع التنفيذ.

وهناك من تمثل مراحل عملية تحليل السياسة العامة في خطوات أخرى[٦٨] مثل:

١- تحديد وبناء المشكلات العامة – مشكلات السياسات العامة.

٢- جمع المعلومات.

٣- تحديد البدائل الممكنة.

٤- التنبؤ لتقييم البدائل باستخدام أساليب مختلفة:

مثل: أ- تحليل السلاسل الزمنية الكلاسيكي المبني على الحقائق التاريخية السابقة Classical time series analysis

ب- منهج معالجة العوامل المفاجئة catastrophe methodology.

جـ- النظرية الخرائطية Mapping theory .

د- أسلوب دلفي

هـ- معايير الاختيار والتوصية.

٥- مراقبة نتائج السياسات.

٦- تقييم أداء السياسات.

وقدمت أيضًا في هذا الصدد العديد من النماذج التي توضح دورة تحليل السياسات العامة فضلاً عن دور محلل السياسات العامة فيما يلي[٦٩]

---

[٦٨] عبد الرحمن أحمدهيجان ، **دور السياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة**"الإدارةالعامة، عدد ٥٥ (الرياض:معهد الإدارة العامة، سبتمبر ١٩٨٧، ص ١٦٦ – ١٧٢.

[٦٩] د. السيد عبد المطلب غانم، المجالس القومية المتخصصة: **نحو دعم قرارات السياسات العامة**"، مرجع سبق ذكره ص ١١.

- راجع أيضًا في هذا الصدد للمزيد من النماذج:أحمد دسوقي إسماعيل: **أصول تحليل السياسة العامة**: ، كمال المنوفي (محرر) القاهرة، مركزدراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٩، ص ٩٢ – ٩٥.

١- تحديد المشكلة.
٢- صياغة مقترحات السياسة العامة.
٣- إضفاء الشرعية على السياسة العامة.
٤- تنفيذ السياسة العامة.
٥- تقييم السياسة العامة وبداية دورة جديدة.

وانطلاقًا مما سبق ومن خلال تحليل السياسات العامة- عبر تطبيق تلك المراحل المشار إليها – يمكن الوقوف أيضًاعلى مدى كفاءة وقدرة النظام السياسي فضلاً عن تقييم أداء وفاعلية الجهاز الإداري والمؤسسات البيروقراطية؛ أي أنه ومن ثنايا عملية تحليل السياسة العامة يمكن الكشف عن طبيعة النظام السياسي وآلية ونمط العمليات السياسية، فضلاً عن معرفة مدى شرعية تلك السياسات. ومن **هنا تجدر بنا الإشارة إلى أنه ثمة مستويات لتحليل السياسات العامة يمكن أن نتمثلها فيما يلي**[٧٠]:

أولاً: مستوى رصد وتحليل الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم عملية صنع السياسة العامة.

ثانيًا: مستوى رصد وتحليل الأدوار الفعلية للفاعلين السياسيين الرئيسيين والمشاركين في كافة مراحل عملية صنع السياسة العامة.

ثالثًا: مستوى تحليل محتوى أو مضمون السياسات العامة محل الدراسة بغية التعرف على أهدافها وأولوياتها ومدى تكامل عناصرها مع بيئتها.

رابعًا: مستوى تحليل تنفيذ السياسة العامة وآلياتها بغية الوقوف على دور الجهاز الإداري ومدى كفاءته من منطلق أن السياسة العامة تعد مخرجًا بالنسبة للحكومة وتعُد مدخلاً بالنسبة للجهاز الإداري بالدولة المنوط به عملية التنفيذ.

ومن منطلق أن رداءة عملية تنفيذ السياسة العامة وعدم كفاءة التنفيذ قد تفرغ السياسة العامة من مضمونها وبالتالي تعدعاملاً أساسيًا في فشل السياسة العامة مما يؤدي إلى حالة عدم الرضا السياسي عن النظام السياسي ككل.

خامسًا: مستوى تقييم السياسة العامة بمعنى تحليل نتائج السياسة العامة في ضوء أهدافها المتوخاة – المعلنة – فضلاً عن تحليل عوامل نجاح أوفشل هذه السياسة فضلاً عن الكشف عن الآثار غير المقصودة – المباشرة وغير المباشرة – لهذه السياسة العامة.

الخاتمة

تعقيبًا على ما سبق عرضه من التعريفات السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن المقومات الرئيسية لمفهوم السياسة العامة تتمثل في ما يلي:

أولاً: إنها تمثل برنامج عمل عام علىمستوى المجتمع الكلي بمعنى أنها تعكس رؤية واضحة ومحددة لصانع القرار السياسي العام أوأنها تمثل إطارًا يعكس الأهداف المتوخاة (على المستوى العام)، وما يلزم لتحقيقها من أدوات أو وسائل، ومن ثم فهي بمثابة المرشد أو الموجه للاختيارات القرارية التي تصدر في إطارها.

ثانيًا: إن هذه السياسة ذات طابع غائي وبالتالي فهي ليست تصرفات عشوائية أوغير هادفة.

ثالثًا: إنها ذات طابع عقلاني ورشيد ؛ بمعنى أنها تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأهدافبأقل قدر من الأعباء والتكاليف والمخاطر.

---

[٧٠] منى جلال عواد، **مفردات السياسة العامة منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية**، مجلة العلوم السياسية بغداد، العددان ٣٨ ، ٣٩ ص ٣٩٢ ، ص ٣٩٥.

رابعًا: هذه السياسة يجب أن تكون ذات طابع رسمي؛ بمعنى أنها تصدر عن المؤسسات السياسية الرسمية الحاكمة في الدولة ومن ثم فهي تعكس مفاهيم الشرعية والمشروعية من حيث الأهداف والانعاكسات التي تسعى لتحقيقها فضلاً عن الأدوات والوسائل التي تنتجها الدولة تحقيقًا لهذه الأهداف.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نتمثل العلاقة بين السياسة العامة وبين القرار السياسي من خلال العلاقة بين الكل والجزء، فالقرار السياسي يتخذ في إطار التوجهات التي تحددها السياسة العامة وباعتبارها أحد البدائل المؤدية إلى تحقيق أهداف هذه السياسة وغايتها العليا، ولذا فمن المفترض أن يؤدي تكامل النتائج المترتبة على هذه القرارات إلى تحقيق أهداف السياسة العامة ومن ثم فهذه القرارات يجب أن تتصف بالمرونة والقابلية للتغيير والتكامل فيما بينها تحقيقًا للغايات العليا لهذه السياسة العامة.

وانطلاقًا من كون السياسة العامة تعبر عن قرار أو مجموعة من القرارات التي تتميز بخصائص معينة كالثبات – استمرارية القرار – والعمومية – القرار يمس كافة أفراد المجتمع – والمشاركة – أي أن يكون القرار نتيجة التشاور والتفاعل بين القوىالرسمية فيما بينها وبين القوى الرسمية وغير الرسمية،ومن ناحية أخرى يتعين أن تتسم القرارات الناتجة عن السياسة العامة بالمرونة والحركية (الديناميكية) – لتواكب متطلبات المجتمع واحتياجاته،كما يجب أن تعبر عن المصلحة العامة حيث إن دور الدولة يقوم على خدمة المصلحة العامة والسياسة العامة هي التي تترجم عمليًا المصلحة العامة التي تصب نهاية في بوتقة المصلحة العليا للمجتمع.

كما يمكن القول بأن عملية تحليل السياسة العامة عملية ليست ميكانيكية بسيطة وإنما هي عملية تقوم على التكامل المعرفي والمنهجي بين حقول معرفية عدة، حيث تمكننا من الاستفادة من العديد من المداخل والافتراضات النظرية والأساليب المنهجية والبحثية – مع عدم إغفالالأحكام القيمية للإلمام بأثر كافة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية على السياسات العامة لرسم الأفكار حول كل بديل من بدائل السياسات المتاحة وما يتضمنه من عرض وإشكاليات للوصول إلىأفضل البدائل الممكنة.

المراجع باللغة العربية

١- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه** ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢- أحمد دسوقي إسماعيل: **أصول تحليل السياسة العامة:** ، كمال المنوفي (محرر) القاهرة، مركزدراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٩.

٣- أحمد رشيد، **نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠١.

٤- أحمد مصطفى حسين، **تحليل السياسات العامة: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، الشارقة: جمعيةالاجتماعيين، ١٩٩٤.

٥- أحمد مصطفى حسين، **مدخلإلى تحليل السياسات العامة**، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، ط١،٢٠٠٢.

٦- أماني قنديل "صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ – ١٩٨١" رسالة دكتوراة غير منشورةفي العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٧- جان مينو، **مدخل لعلم السياسة**، ترجمة جورج يونش، مكتبة الفكر الجامعي، عويدات، بيروت، ١٩٦٧.

٨- حسن أبشر الطيب، "**تحليل السياسات العامة**"، الإداري ، اللعدد ٥٢، (مسقط ، معهد الإدارة العامة)، ١٩٩٣.

٩- حسين عبد العزيز، "**دور المنظمات الدولية في السياسات العامة**"، في: سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة.

١٠- د. محمد طه بدوي، **منهج البحث العلمي** – إجراءاته ومستوياته – مدخل إلى دراسة تقنيات البحث الاقتصادي، مطبوعات مجلة كليةالتجارة – جامعة الإسكندرية ١٩٧٩.

١١- سلوى شعراوي جمعة (محرر)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة.

١٢- سلوى شعراوي جمعة، "مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية"، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩، نوفمبر ١٩٩٩.

١٣- السيد عبد المطلب غانم،**الاقترابات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة**،(مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،١٩٨٨)

١٤- السيد عبد المطلب غانم، المجالس القومية المتخصصة:، **نحو دعم قرارات السياسات العامة** في : د.كمال المنوفي (محرر)، المجالس القومية المتخصصة: **نحو دعم قرارات السياسات العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة**، عدد ١١، (القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة)، نوفمبر ٢٠٠١.

١٥- عبد الرحمن أحمدهيجان/ **دور السياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة**"الإدارةالعامة، عدد ٥٥ (الرياض:معهد الإدارة العامة، سبتمبر ١٩٨٧.

١٦- علي السلمي، **الإدارة العامة في العالم العربي وتحديات عصر المعلومات**، ورقة قدمت إلى: إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

١٧- فهمي خليفة الفهداوي، **السياسةالعامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠١.

١٨- كمال المنوفي، **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**، و د. علي الدين هلال (محرر)، **تحليل السياسات العامة:قضايا نظرية ومنهجية**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعةالقاهرة.

١٩- محمد نصر مهنا، **النظريةالسياسيةوالسياسة المقارنة**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،د.ت.

٢٠- منى جلال عواد، **مفردات السياسة العامة منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية**، مجلة العلوم السياسية بغداد، العددان ٣٨ ، ٣٩.

٢١- موفق حديد محمد، **الإدارة العامة:هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، عمان: دار الشروق،٢٠٠٠.

٢٢- هاري هولووا، جون جورج، **الرأي العام**، ترجمة د. أمين سلامة، (الفجالة، دار غريب للطباعة، ١٩٧٧.

المراجع باللغة الأجنبية

1- BRAIN W. Hog wood , PUBLIC P-OLICY , PUBLIC Administration",-vol.73,spring,1995.

2- Brain w. hog wood, public, policy, public administration", vol. 73, spring, 1995.

3- H. Lass well, and Kaplan, A.,Power and Society, New Haven: yale university press 1970.

4- HardldD.lass well, Apre-view of policy; scinces, (New York, American Elsevier), 1971.

5- HarroldD.Lass Well, Politics: Who Gets What, When, How, (New yprk Meridian Books, Inc), 1958.

6- Ira Sharknsky, Public Administration policy-Makingin, Government Agencies, 3rdEd,Chicago, rand mc nally, 1975.

7- Jachson, ThePolotical Economy of Bureauracy, OX ford Heritage Publisheres, 1983.

8- James Andrson: Public Policy Making (New York: Hoit; Riana art winton, 1979.

9- James E .Anderson, public policy Making :An introduction, (Boston: Houghton mifflinco.),1994.

10- Leon C. Megginison and Donald C. Mosley and Paul H. Pietrijr., Management; Concepts and Application, (New York, Harper. Row, Publisher, (1983).

11- Marc Linden berg and Benjamin Crosby, Managing development; the political Dimension, (New Jersey, Kumarian Press, 1981.

12- Michal Lipsky, Street-Level Bureaucracy, The Dilemmasof the individual in Public Services, New York, 1980.

13- MichalG. Roskin and Robert L.cord and James A. Mederirosandwalters s. Jones, Political serines; An introduction, 4rd Ed, (New jersy, Prentice-Hall international, Inc), 1991.

14- Political Science, Chicagonmarkham publishing co. 1990.

15- Richard Rose (3rd ed.) Policy Making in Great Britain, 1996.

16- Robert Estone, the threads of Public Policy: Astudy in Policy leader ship, BobbsMemil, 1998.

17- T. H. Poister, Public program analysis: Applied re search method", (Baltimore, university park press 1987.

18- Tenryteune, Macro, Theoretical Approaches to public policy Analysis; the fiscal crisis of American cities, Annals press, vol, 434, November, 1977.

19- Thomas R. Dye, Understanding Public Policy ,7ed ,Newjersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1992.

20- Thomas r.dye, under standing public policy, Englewood cliffs, n.prentice, hall,znd ed., 1975.

21- Thomas R.Dye,Under Standing Public Policy, 7Ed, New jersey, Printic Hall, Engel Wood Cliffs, 1992.

22- Varma. S. p., "modern political theory: A critical survey",(viksa publishing house pvt, ltd, newdelhi), 1975.

23- William N. Dunn, "public Policy Analysis: An introduction", 2ed, (New Jerssey, prentice – hall), 1994.